الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية: الآداب واللغات

قسم: اللغة والأدب العربي

نظرية السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: تعليمية اللغات

إعداد الطالبتين :

- نصيرة قاسمي
- هاجر بوقمة

إشراف الأستاذ :

. د.كمال مجيدي

لجنة المناقشة

أ.د. لغزال لخضر	رئيساً
أ.د. كمال مجيدي	مشرفاً
أ.د. كروم عبد الله	مناقشاً

السنة الجامعية : 1442 ه/1443 ه - 2021 م/ 2022 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): مجيطي كمال

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: نظرية السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الخلاف في مسائل الخلاف الانباري

من إنجاز الطالب(ة): قاسمي نصيرة

و الطالب(ة): بوقمة مهاجر

كلية: الآداب واللغات

القسم: اللغة والأدب العربي

التخصص: تعليمية اللغات

تاريخ تقييم / مناقشة:

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 19 أكتوبر 2022

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

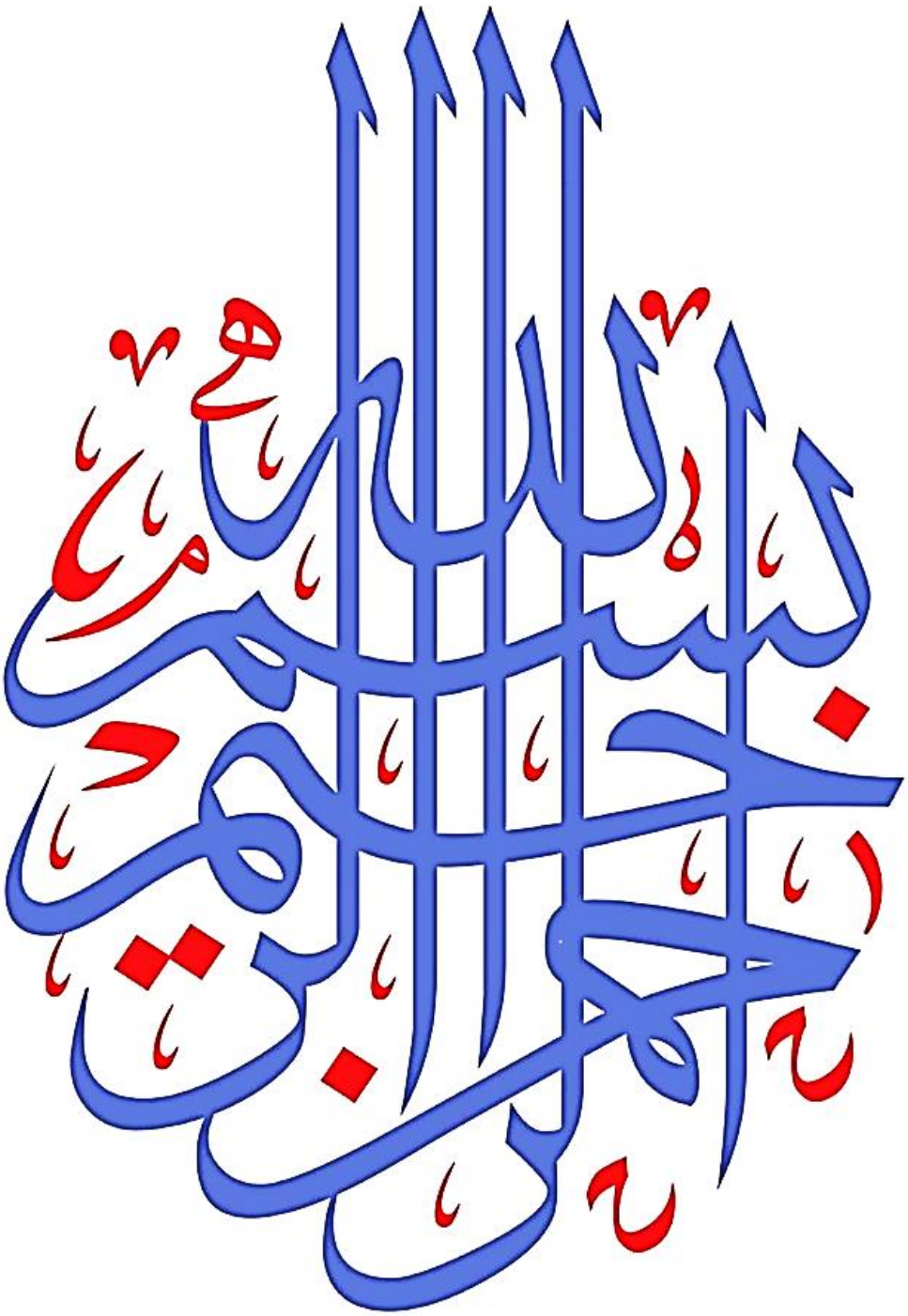
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم المولى جل جلاله وبسم العالي عال شأنه

وصلاتي على من هو رسوله وألف سلامي على من هو حبيبه

أحمل قلمي هذا بفضله لأكتب أجمل العبارات بإذنه

شكرا للمولى عال قدره لتمام عملنا هذا بحمده

بعدما رست سفينة هذا البحث على شواطئ الختام لا يسعني إلا أن أهدي ثمرة الجهد المتواضع: إلى رمز العطاء الذي لا طالما اقتطعا من نفسيهما ليعطياني وإلى من قال فيهما الله تعالى: ***بسم الله الرحمن الرحيم*** :﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ إِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا﴾ ***الإسراء : 24***

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء؛ إلى من تعبت في تربيتي ورعايتي ،فقد قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم :"الجنة تحت أقدام الأمهات"؛ أمي الحبيبة ***"رقية"*** حفظها الله وأطال في عمرها.....كم أحبك

من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب، إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة؛ إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير؛ أبي الغالي ***"محمد"*** حفظه الله وبارك في عمره.....كم أحبك

إلى أعز ما أملك إخوتي الذين تقاسمت معهم عشرة الحياة كل باسمه (***سعيدة .عبد المجيد .داوود .عمر . أحمد . محمد الأمين . نذير . رشيد . الصديق . ياقوت***)

إلى عمي وعماتي، وأخوالي وخالاتي، ومشايخنا وكل الأهل والأقارب.

إلى أبناء عمي وعماتي واخوالي وخالاتي.

إلى روح جدي وجدتي لأبي رحمهم الله.

إلى زوجات أخوتي وأبنائهم حفظهم الله ورعاهم .

وإلى كل من يحمل لقب ***"بوقمة"*** وكل من يعرفني وأعرفه.

إلى من دعموني وقت كبوتي ومدوني بيد العون عند عثرتي أصدقائي وزملائي وزميلاتي من بداية مشواري التعليمي إلى نهايته وإلى زميلتي في هذه المذكرة التي قاسمتني عناء إنجاز هذا العمل فأتمنى لها التوفيق في مشوارها . إلى كل من علمني ولو حرفا واحدا ،إلى كل العمال والأساتذة والمدراء من عرفته أو لم أعرفه ،وأخص بالذكر الأستاذ ***"كمال مجيدي"*** الذي أشرف على هذا العمل حتى لحظة تتويجه بالنجاح . واخيرا إلى كل من هو في قلبي ونطق به لساني ولم يخطه قلمي فليعذرني؛ لأنه ليس نسيانا مني ولكن المقام لا يسعني لذكر الجميع

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي ثمرة هذا الإنجاز .

الإهـــداء

الحمد لله كثيرا على توفيقه وإتمام هذا العمل المتواضع.

إلى حبيب الله سيد الخلق أجمعين، نبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين.

إلى من ظل يضحي بصمت ويمد بسخاء، إلى الذي صنع لي المستقبل دون أن يتعب إلى القلب الذي سقاني حنانا ورحمة وأراد دائما أن نكون في القمة إلى أطيب قلب أروع أب إليك أيها الأب الغالي –أبي الحبيب- أطال الله في عمرك.

إلى نور بصيرتي وبصري التي سهرت وتعبت ومرضت من أجل راحتي، إلى التي تبتسم شفتاها وتدمع عيناها، إلى من أمدتني بالحب والحنان والعزيمة، إلى التي ظلت وستظل دفئا يغمرني بقلب عطوف، إلى التي لو حملتها على كتفي طوال حياتي ما أوفيتها عشر حقها، إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها –شمعتي المضيئة أمي الحنون- أطال الله في عمرك.

إلى من قاسموني حنان أمي وعطف أبي، من يجري دمهم في عروقي إلى أغلى الإخوة: "عزيزة، محمد، عبد العزيز، عبد الوهاب، وأخيرا الكتكوت الصغير عبد المجيد" وفقكم الله وسدد خطاكم أينما حللتم.

إلى الأستاذ الذي كان لنا بعد الله نعم الموجه والمرشد" كمال مجيدي" أطال الله في عمرك وجعلكم ذخرا لطلبة العلم.

إلى كل الأصدقاء الذين رافقوني في مشوار حياتي، وكل زملائي وزميلاتي تخصص لسانيات عامة.

إلى كل من أكن لهم المحبة في قلبي ولم يسعهم قلمي

لكم مني هذا العمل

شكر وعرفان

يقول الله تعالى

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾

الهي لا يطيب الليل إلا بذكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بشكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك فالحمد والشكر لك لإتمام هذا العمل بعونك وفضلك واسألك أن تجعله خالصا لوجهك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة وشفيع الأمة ونور العالمين محمد صلى الله عليه وسلم

يسعدنا أن نتقدم بعميق الشكر وخالص التقدير إلى أستاذنا الفاضل ***"كمال مجيدي"*** الذي أشرف عينا طيلة إنجاز هذا البحث بنصائحه ، وإرشاداته القيمة كما تفضل علينا بوقته ، وذلك رغم انشغالاته ، وارتباطاته ، ونتمنى أن يجعله الله ذخرا للجامعة وطلبة العلم.

كما نتقدم بالشكر للأساتذة الكرام الذين اشرفوا علينا طيلة هذه المسيرة التعليمية وسهروا لإيصال الرسالة العلمية للطلبة .

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث سواء طلبة وعمال ورؤساء المديريات ومكاتب الدراسات كما ننسى كل طلبة تعليم تعليمية اللغات

مقدمة

مقدمة:

يعرف علم النحو على أنه العلم الذي يوضح الحقائق التي تشير إليها المعاني، ويعرف به المباني والأصول، ويستخدم أيضا للتعرف على الأحكام والضوابط، وأصول النحو هو العلم الذي يتم البحث فيه عن الأدلة الإجمالية للنحو، والمتمثلة في أدلة أصول النحو وتشمل السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، ومن هذه الأدلة وقع اختيارنا على السماع؛ نظرا لأهميته في استنباط القواعد وبناء الأحكام، باعتباره المدونة اللغوية الأولى التي اعتمد عليها علماء اللغة في استنباط القواعد.

ونظرا لهذه الأهمية جاء موضوعنا تحت عنوان: " **نظرية السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري**"؛ لنبين أهمية السماع لدى البصريين والكوفيين، ونطلع على أدلة الفريقين وموقفهما من كل دليل من حيث الاستشهاد به، وبعد اطلاعنا على مجموعة من المصادر والمراجع الخاصة بأصول النحو، ظهرت لنا الإشكالية التالية: إذا كان البصريون والكوفيون اعتمدوا على دليل السماع فما المقصود بالسماع وما هي شروطه، وما موقف البصريين والكوفيين من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره من خلال كتاب الإنصاف للأنباري، وكيف تعامل كل فريق مع هذه الأدلة؟ ومتى قبلوها أو ردوها، وما الأسس التي على أساسها تم قبولهم أو رفضهم لها؟

وهذه الإشكالية دفعتنا لنتصور خطة بحث متكونة من مقدمة وخاتمة بينهما فصلان: جاء الفصل الأول تحت عنوان: ابن الأنباري وكتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، تناولنا فيه حياة ابن الأنباري من حيث اسمه ومولده وأهم مراحل حياته، وآثاره.

وأما الفصل الثاني فاخترنا له عنوان: في أدلة أصول النحو، تحدثنا فيه عن مفهوم النحو وأصوله ونشأته وأدلته؛ مركزين على السماع؛ لعلاقته بأصل البحث، متناولين موقف البصريين والكوفيين من هذا الدليل. وختمنا بحثنا بخاتمة حوصلنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها.

وهذه الخطة فرضت علينا أن نعتمد فيها منهج تاريخي لتناولنا لحياة الرجل، ومنهج وصفي بآلية التحليل للوقوف على آراء البصريين والكوفيين وتحليلها.

وكأي بحث من البحوث الأكاديمية اعترضتنا بعض الصعوبات، وحاولنا بفضل الله تذليلها.

وفي الختام نقدم خالص الشكر ووافر التقدير إلى كل الذين ساعدونا على السير في طريق البحث، ونخص بالشكر أستاذنا المشرف "**كمال مجيدي**"، فقد كان له الفضل في إنجاز هذا البحث وقد تابع معنا مسيرة هذا

العمل في جميع مراحله، منذ أن كان فكرة تطوق بذهننا حتى أصبح خطة مرسومة على الورق، إلى أن صار حقيقة ملموسة في عالم الواقع.

وأخيرا نأمل أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا البحث، وإن كانت الأخرى فحسنا أننا لن ندخر جهدا.

والله من وراء القصد وهو يهدي سواء السبيل.

الفصل الأول:

الأنباري وكتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"

أولا: الأنباري:

1/–حياته وآثاره:

أ/–حياته:

1/–اسمه ومولده:

هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن مصعب، ويكنى بأبي البركات، ويلقب بالكمال أو كمال الدين، ولد بالأنبار في شهر ربيع الآخر من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة هجرية، وتوفي ببغداد ليلة الجمعة التاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة وله أربع وستون سنة[1].

2/–نشأته وطلبه للعلم:

ولد ابن الأنبار في الأنبار وقضى جانبا كبيرا من صباه بها، وبها بدا حياته العلمية، فأخذ الحديث عن والده وخاله، ثم انتقل وأسرته إلى بغداد، فأقاموا برباط بشرقي بغداد في الخاتونية الخارجة، وهي نفس الدار التي ورثها من أبيه وعاش فيها بقية حياته[2]. حيث عاش في العصر السلجوقي الذي استمر من خلال دول عاشت متداخلة في أعمارها ثلاثة قرون إلا ربع قرن، حكم فيها السلاجقة الجانب الشرقي الشمالي من العالم الإسلامي. ولقد كان القرن السادس الهجري الذي عاش فيه حافلا بالأحداث والفتن وكثرت فيه القلاقل السياسية، والصراع على الحكم والسلطة، والصراع بين المذاهب العقدية؛ كما كان عصر ضعف في الخلافة العباسية[3].

وكان في هذه الفترة يعقد مجالس الوعظ وظل مواظبا على طلب العلم من شيوخه بالمدرسة النظامية ومن خارجها وحضور مجالس العلماء.

---

[1] محمد سالم صالح، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة، ص11.

[2] القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، ج2، ص169.

[3] المرجع السابق، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، ص12.

3/– رحلاته ومكانته العلمية:

❖ رحلاته:

تكاد تجمع المصادر على أنه كان لا يغادر بيته، ويشتغل بالعلم و العبادة، وكان طلابه يترددون عليه، غير أن ابن الزبير في صلة الصلة يقص علينا أنه زار الأندلس.[1]

❖ مكانته العلمية وآراء العلماء فيه:

أبدع أبو البركات بن الأنباري في فنون شتى في عالم العربية تعود أساسا إلى نشأته وتكوينه، وذلك لملازمته ثلاثة من علماء عصره، والذين كان لهم الأثر الكبير في بناء عقله وشخصيته.

استمد ثقافته الواسعة في العلوم الدينية والعربية من شيوخه الذين كان أغلبهم من كبار علماء عصره، فقد درس المذهب الشافعي على أئمته وأخذ الحديث من كبار رواته، وتعلم العربية على المبرزين فيها في ذلك العصر.[2]

وكان عليه اقبالا كثيرا من طرف الطلاب، وذلك لاستفادتهم منه، فتصفه بعض تلك المصادر بأنه:" كان إماما ثقة صدوقا غزير العلم، ورعا زاهدا تقيا عفيا، لا يقبل من أحد شيئا، وكان خشن الملبس، لم يتلبس من الدنيا بشيء "[3]

كما ذكره القفطي بأنه : " الشيخ الصالح، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره، وكان فاضلا عالما زاهدا ".[4]

---

[1] ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك، ص 10 .

[2] المرجع السابق، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص19.

[3] . محمد بن شاكر بن أحمد، فوات الوفيات، تح : إحسان عباس، دار صادر للنشر، ط1، سنة 1973، ج1، ص 547 .

[4]. الوزير جمال الدين أبي الحسن، إنباه الرواة على أنباء النحاة ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية بيروت للنشر، ج 1، ص 169.

4/ . شيوخه وتلامذته

❖ شيوخه :

تذكر المصادر أن له عددا كبيرا من الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، ويبدو أن أباه كان أول أولئك، فقد سمع عنه بالأنبار، وهذه قائمة بأسماء شيوخه:

1. أبو نصر أحمد بن نظام الملك: وقد اخذ عنه الأنباري الحديث النبوي .
2. أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك بن أحمد الأخماطي (ت 538هـ) .
3. أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن لخضر الجواليقي (ت 539هـ) .
4. خليفة محفوظ بن محمد بن علي المؤدب .(ولد سنة 465هـ) .
5. محمد بن عبد الملك بن الحسن بن خيرون بن علي المؤدب.(ولد سنة 465 هـ) .
6. سعيد بن محمد بن عمر بن منصور الإمام أبو منصور بن الرزاز (ت 539 هـ) .
7. أبو السعادات بن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الشريف العلوي (ت 542 هـ) .
8. أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله المقرئ النحوي (ت 541 هـ) .

❖ تلامذته: /

تتلمذ على يد أبي البركات بن الأنبار طلاب كثيرون، قصدوه يطلبون علوم العربية وغيرها، إلا أن المصادر لم تذكرهم جميعا ومنهم:

1/ . محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الملقب بالحازمي (ت 584 هـ) .

2/ . محمد بن سعيد بن يحي أبو عبد الله الواسطي (637 هـ) .

3/ . وجيه الدين بن مبارك بن سعيد أبو بكر الواسطي (ت 612 هـ) .

4/ . عبد الغفار بن محمد بن عبد الواحد أبو سعد الأعلمي .

5 / . أبو شجاع محمد بن أحمد بن علي العنبري .

6-أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السلامي (ت550هـ)

ب / . آثاره ومصنفاته :

كثرت مؤلفات الأنباري في أصول الفقه وفروعه، وعلم الكلام وطبقات النحاة، وفنون العربية، واللغة وفن الجدل والمناظرة، قال ابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى: إن الأنباري في النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفا وعدد له السيوطي في بغية الوعاة سبعين كتابا. وقال ابن العماد الحنبلي في الشذرات إن له مئة وثمانين مصنفا، ويمكن تقسيمها إلى المجالات الآتية:

ألف أبن الانباري كتب كثيرة عددها 83 كتابا أهمها :

أولا: مؤلفاته:

1–مؤلفات دينية: وتشمل عددا من العلوم الدينية التي ألف فيها ابن الأنباري.

***مؤلفات في الفقه:** مثل هدايا المذاهب في معرفة المذاهب، وبداية الهداية.

***مؤلفات في علم الكلام:** وهو ما أطلق عليه كتب الأخبار(الأصول) أي (أصول الدين) ومنها: الداعي إلى الإسلام في أصول علم الكلام، والنور اللائح في اعتقاد السلف الصالح، ومنشور العقود في تجريد الحدود، واللباب.

***مؤلفات في الخلاف:** أي الخلاف الفقهي بين المذاهب. ومنها:

–التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة.

–الجمل في علم الجدل.

–الاختصار في الكلام على ألفاظ تدور بين النظار.

–عمدة السؤال في عمدة السؤال.

***مؤلفات في التصوف والزهد:** مثل كتاب: أصول الفصول في التصوف.

2–مؤلفات في علوم العربية:

***مؤلفات في اللغة:** وهي كثيرة :

–الأسمى في شرح الأسما.

–حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود.

–زينة الفضلاء بين الضاد والظاء.

***مؤلفات في الأدب:**

-تفسير غريب المقامات الحريرية وشرح ديوان المتنبي.

-شرح الحماسة والمرتجل في شرح السبع الطوال.

-الإشارة في شرح المقصورة.

-شرح" بانت سعاد".

***مؤلفات في النحو:** وقد تعرض الأنباري لمختلف موضوعات النحو وميادينه فألف في:

- أصول النحو: لمع الأدلة في أصول النحو.

- الفصول في معرفة الأصول.

- جدل الإعراب: الإغراب في جدل الأعراب.

-الخلاف النحوي: الإنصاف في مسائل الخلاف.

-العلة والتعليل: أسرار العربية، وجزء من لمع الأدلة.

-إعراب القرآن: البيان في غريب إعراب القرآن.

-كتب في أبواب النحو والقواعد العامة منها: عقود الإعراب.

***مؤلفات في العروض:**

-المقبوض في علم العروض.

-بسط المقبوض في علم العروض.

***مؤلفات في القوافي:** منها الموجز في القوافي.

***مؤلفات في البلاغة والبديع:** منها اللمعة في صنعة الشعر.

3-مؤلفات في التاريخ والسيل: منها على سبيل المثال:

-نزهة الألباء في طبقات الأدباء.

-الجوهرة في نسب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه العشرة.

-تاريخ الأنبار.

4 -مؤلفات في علم الرؤيا:

-نسمة العبير في علم التعبير.

ثانيا: آثاره

الآثار المطبوعة:

-أسرار العربية.

-الإغراب في جدل الإعراب.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.

-البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث.

-شرح بانت سعاد.

-عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء.

-لمع الأدلة في أصول النحو.[1]

ج/. وفاته :

توفي ابن الانباري ببغداد سنة 577 هـ، ودفن يوم الجمعة بباب، ابرز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي بعد ان بلغ عمره 64 عاما. [2]

ومن خلال دراستنا لهذا الفصل استنجنا مجموعة من النتائج وهي كالاتي:

- أن الأنباري عاش في القرن السادس عشر هجري في العصر السلجوقي.

-تتلمذ على يده الكثير من الشيوخ في فنون العلم.

-اشتغاله بالعلم والعبادة، وكان ذا ثقة غزير العلم ولم يلتبس من الدنيا شيئا.

-له تصانيف كثيرة دينية وفقهية ولغوية وأدبية ونحوية.

[1] المرجع السابق، أصول النحو دراسة في فكر الأنباري،ص23-25.

[2] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص18.

ثانياً: كتاب الانصاف في مسائل الخلاف: قراءة وصفية وتحليلية

1 . في عنوان الكتاب:

كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين صنفه الإمام الحجة والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات، حيث يعتبر من أقدم الكتب التي وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية النحوية.

كما" لقي ابو البركات (ت 577 هـ) انتقادات كثيرة من الباحثين و الدارسين على حد سواء عند تفحصهم لكتاب " الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وراو انه قد سقط في بعض الهفوات وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أنه لم يكن منصفا فيما قاله:" فمضمون الكتاب لا يتماشى مع عنوانه وهذا راجع إلى:[1]

موقفه من البصرة والكوفة: لم يتبع المنهج الذي رسمه في مقدمة كتابه، بأنه بنصف المذهبين، وهذا لتأييده مدرسة البصرة في معظم مسائل الكتاب، وقد أيَد الكوفة في سبع مسائل ، وعلق على ذلك عبده الراجحي في كتابه " دروس في المذاهب النحوية " في قوله: " ولم يستطع الرجل ان يتخلص من هواه البصري فلم يؤيد الكوفيين إلا في مسائل سبع هي: المسألة العاشرة، والثامنة عشر، والسادسة والعشرون والسبعون والسابعة والتسعون، والحادية والمائة، والسادسة والمائة ". قد عرض في المسالة العاشر خلافا حول " لولا التي ذهب الكوفيون إلى انها رافعة الاسم بعدها، والبصريون ذهبوا الى أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء. والمسالة الثامنة عشرة التي دارت حول، " تقديم خبر ليس عليها " إذ ذهب الكوفيون الى منعه ، والبصريون الى جوازه . والمسألة السادسة والعشرون التي دار الخلاف فيها حول "لا " لعل " الاولى اذا اعتبرها الكوفيون اصلية، واعتبرها الكوفيون زائدة [2]

والمسألة السبعون عرض الخلاف فيها حول " ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر " التي أقر فيها الكوفيون بجوازها والبصريون بعدم جوازها، والمسالة السابعة والتسعون التي كانت حول موضوع الضمائر المتصلة ب: لولا الياء والكاف فذهب الكوفيون الى أنه رفع، والبصريون إلى انه جر ب: لولا، والمسألة الحادية والمائة التي كانت حول مرتبة الاسم المبهم نحو "هذا وذلك " في التعريف من الاسم العلم اذ ذهب الكوفيون الى ان

[1] كتاب الإنصاف، تحقيق مقدمة الكاتب.

[2] عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية بيروت، د ط، سنة 1980م، ص 110 .

الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، والبصريون الى ان الاسم العلم اعرف من الاسم المبهم، والمسألة السادسة والمائة فتتعلق حول "رأيت البكر "، بفتح الكاف اذ وقف عليها في حالة النصب وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه والبصريون الى عدم جوازه [1]

2. نزعة ابن الانباري :

إن مذهب ابو البركات مذهبا بصريا لأنه يميل إلى آرائهم وتجلى ذلك في الكتاب عندما وقف مع البصريين في جل المسائل التي أحصاها، وهذا ما ذكره فتحي حمودة في كتابه الموسم "ما فات الانصاف في مسائل الخلاف " عن الحلواني في كتابه " الخلاف النحوي " : " إن مذهب أبي البركات بصرى الامراء "[2] ثم ذكر مظاهر بصريته التي تتمثل في :

- . تمسكه بالمصطلحات البصرية، وإذا استخدم مصطلحات كوفية فإنه يسوقها على ألسنة نحاة الكوفة
- . اعتمد على الاصول البصرية في الاحتجاج والقياس والعلة ونظرية العامل وكثيرا ما يبدو أشد تمسكا بهذه الاصول من أعلامهم [3].
- . تصريحاته الغير مباشرة التي تدل على ميله إلى نحو البصريين، وذلك نحو قوله : " غير ان هذا القول " وإن كان عليه كثيرا من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف.
- . وقوعه في التعميم : فقد لجأ إلى ذكر " ذهب الكوفيون إلى كذا " و " ذهب البصريون إلى كذا " فقد يكون ذلك الرأي لبعض النحاة وبالتالي لا يمثل رأيا لمدرسة وذلك نحو : مسألة إعراب الأسماء الستة فذكر بأنهم قالو بأنها معربة بلونين من مكانين، والرأي الكوفي بنسب هاهنا إلى القراء والكسائي، كما نص على ذلك ابن الحاجب .
- . عدم انتسابه للآراء النحوية فقد علق على ذلك محمد الطناحي في مقدمته في كتاب "الامالي لابن الشجري " فقال : "إن كثيرا من حجج البصريين في المسائل الخلفية التي أوردها الانباري في كتابه " الانصاف " منتزعة من كلام ابن الشجري، فقد قام ابن الانباري بنسبها إلى نفسه، وغيرها من الآراء التي أخذها من أستاذه ولم يصرح بها .

---

[1] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط 4، سنة 1377هـ 1898، ص362 . 363 .

[2] فتحي بيومي حمودة ، ما فات الانصاف في مسائل الخلاف، طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف ص 36.

[3] . المصدر السابق، ما فات الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 36 .

يري سيد رزق الطويل في كتابه " الخلاف بين النحويين " أن أبا البركات (ت 588هـ) غلب عليه الاستطراد ، وهذا في قوله : " ظاهرة الاستطراد واضحة في أسلوب الانباري في البحث عن الخلاف فهو عندما يسوق الادلة الخمسة على أن الاسم مشتق من السمو كما هو مذهب البصريين. ومنها قوله : أسميته فعرض تبعا لذلك مواضع قلب الواو ياء لو كانت رابعة في الفعل ، أو سكنت بعد كسر " [1]

3 . منهج ابن الانباري في الانصاف :

كان للأنباري منهجه الخاص في عرض مسائله وفكره النحوي، فلم يؤلف أحد من سابقيه وقف منهجه ، فقد ابتكره ابتكارا . وينقسم المنهج عنده على قسمين : الاول علم، ويخص مسائل، الكتاب، والثاني خاص ، ويخص المسألة في ذاتها فأما النسق العام للكتاب ، فهو يقع في (131) مسألة من المسائل الخلافية المشهورة بين نحاة البصرة والكوفة ، حسب رؤية ابن الانباري ، ولم يرد أن يورد كل مسائل الخلاف [2] وزعم السيوطي، أن ابن إياز (ت 681 هـ) في كتابه (الاسعاف في مسائل الخلاف) استدرك على أبي البركات مسألتين[3] هما :

1 . الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال

2 جواز حذف نون التثنية لغير الإضافة

وقد فات السيوطي أن العكبري متقدم زمنا عن ابن إياز، ووردت المسألة الاولى في كتابه التبيين، وهي المسألة رقم 8 عنده، وهناك مسألة أخرى تفرد بذكره العكبري، وهي (نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظرف والجار والمجرور)[4] ...الخ .

ويبدأ أبو البركات بالمسألة التي عنوانها (الأصل في اشتقاق الأسماء) وينتهي بالمسألة التي عنوانها " القول في رب اسم هو أو حرف ؟) ولم يضع عناوين أبواب نحوية، كما اعتاد علماء النحو العربي، وجعل كل مسألة من مسائله بمثابة الفصل أو الباب، قائمة بذاتها، تبدأ بقوله (مسألة) وتنتهي بقوله (والله أعلم).

---

[1] . دموش فاطمة الزهراء ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين لأبي البركات الانباري (ت 577 هـ) في نظر دارسيه، جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر ، قدم للنشر في 2018/01/24، العدد 02، ص 215 .

[2] محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف للنشر، ط 2 ، د ت، ص 100 .

[3] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 28 .

[4] أبي البقاء العكبري، التبيين من مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح : عبد الرحمن العثيمين ، د ط ، د ت، ص 153 .

4/ قيمة الكتاب:

تتضح قيمة الكتاب في عرضه لجانب مهم من الآراء النحوية لنحاة البصرة والكوفة، ولبعض من نحاة المدرسة البغدادية، مثل ابن السراج وأبي علي الفارسي وغيرها ممن كانوا أميل إلى المذهب البصري، كما أورد قسطا طيبا من الشواهد الشعرية، ليست في كتب النحو العربي الأخرى، كما كان له اهتمام بالمصطلح النحوي عند المدرستين، فعرض لشيء من الأصول النحوية لهما .[1]

ويمثل الدرس النحوي عنده قيمة عظيمة، فابن الانباري له اهتمام بالعلة النحوية تلك التي أخذت شكلا جدليا عنده، يظهر في علاقة السبب بالمسبب، ويأتي العامل النحوي مشكلا جانبا خلافيا تكون له السيادة في مسائل الكتاب، ويقوى حتى يخيل إلينا أن النحو عنده صار مرادفا للعامل .

وتكاد تسيطر عليه أصول مدرسة البصرة، فيحتاج الكوفيين أحيانا بأصول مدرسة البصرة، وإن كان بغداديا، إلا أنه أميل إلى المدرسة البصرية، فيعول على الجدل الذي ابتكره ابتكارا، وابتدعه ابتداعا، ووضع قوانينه في كتابه ((الاغراب في جدل الاعراب)) فيلبس الانصاف ذلك الثوب أو القالب الجدلي، فيحتج للمدرستين، بأسلوب يقترب من أساليب الفلاسفة والرياضيين .

وسيظل يذكر تاريخ العربية لابن الانباري حقه، في انه حقق الحلم العربي الذي كان ينوق الى نشوء علم للخلاف النحوي واصوله وجدله، واذا كان ابن الانباري صاحب القلم الأول الذي خط هذه العلوم الثلاثة إلا أنه بلغ الغاية في التفنن بها.

وقد حظى كتاب الإنصاف بقيمة كبيرة من تراثنا النحوي، فلا نكاد نقف على مؤلف إلا وقد كان الانصاف مرجعا يعول عليه، غير أني نظرت في نشرات الكتاب السابقة، فلم أجد حسب ظني أنها تتيح للقارئ والمحقق بغيته من هذا الكتاب القيم، سواء في ضبط نصه، أو توثيق آرائه، وقد كثرت فيه الأسقاط وعظمت[2].

---

[1] ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف ، ت : د جودة مبروك محمد مبروك مراجعة : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، ط 1، ص 4 .

[2] المرجع السابق، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 5 .

الفصل الثاني:
في أدلة أصول النحو

أولا: في تعريف أصول النحو:

1-مفهوم النحو:

أ-لغة: ورد في معجم العين في باب النون مادة (نحا): « النحو القصد، نحو الشيء نحوت نحو أي قصدت قصده، وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية فقال للناس أنح نحو هذا وسمي نحو ».[1]

يقول ابن منظور (ت711هـ) في معجمه الشهير: « (نحا) بمعنى النحو وهو إعراب الكلام العربي، والنحو القصد والطريق يكون ظرفا واسما، نحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه، يقول الجوهري نحوت نحوك أي قصدت قصدك، وعند ابن السكيت نحا نحوه إذا قصده، ونحا الشيء ينحاه ينحو إذا حرفه، ومنه سمي النحوي لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب ».[2]

وورد في مقاييس اللغة: « النون والحاء والواو كلمة تدل على القصد نحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به».[3]

نستنتج من خلال هذه التعريفات اللغوية السابقة ذكرها أن أظهر معاني النحو لغة وأكثرها تداولا هو (القصد)، وهو أوفق المعاني اللغوية بالمعنى الاصطلاحي.

ب- اصطلاحا: مما لاشك فيه أن النحو في بداياته الأولى وبالتحديد في العصر الذي عاش فيه أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ)، كان عبارة عن أفكار، إذ لم يكن علما قائما بذاته، ولم يعرف وضوحا في منهجه ومصطلحاته لأن الفكر العربي آنذاك لم يكن على درجة كبيرة من النضج العلمي، غير أن هذا المصطلح كانت له بدايات

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، م4، مادة (نحا).

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، دت، م14، مادة (نحا).

[3] ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، دت، م5، مادة (نحى ونحو).

تحولت بعد ذلك إلى علم قائم بذاته سمي بعلم النحو، ولعلم أقدم محاولة لتعريف هذا المصطلح ما ذكره ابن السراج (ت316هـ) في كتابه الأصول: « النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه استقراء كلام العرب ».[1]

وعرفه ابن جني (ت392هـ) في كتابه الخصائص، بقوله: « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتشبيه والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلتحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا، كقولك: قصدت قصدا، ثم اختص به انتحاء هذا القبيل من العلم ».[2]

نرى من خلال هذا التعريف أن النحو هو محاكاة العرب في طريقة كلامهم، وهو الغاية المتوخاة من تدوين هذا العلم ودراسته، والواضح من هذا العلم أنه ميز بين نوعين في دراسة الكلمة، أولهما (الإعراب) الذي يعني تغير آخر الكلمة بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين وهو داخل في ما اختص بعد ذلك باسم النحو، والثاني هو ما يعنى بدراسة بنية الكلمة المفردة وهو الذي اختص باسم الصرف.

وعرفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) في كتابه التعريفات: « علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما، وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال، وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده».[3]

ومن هذا التعريف يكون الجرجاني قد قدم تعريفا كاملا إذ تحول مفهوم النحو من تتبع كلام العرب إلى العلم بقوانين هذا الكلام، فالجرجاني لم يستعمل كلام العرب، وإنما قال التراكيب العربية، إذ إن التمكن من التركيب يأتي بعد معرفة القواعد والقوانين وخلاصة القول أن موضوع علم النحو أنه يعرف به ضبط أواخر الكلمات.

[1] ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1، ص 35.
[2] ابن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط4، د ت، ج1، ص 34.
[3] الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، رياض الصلح، بيروت، د ط، 1980، ص259-260.

2- مفهوم الأصول النحو:

أ-لغة: أصل الشيء أسفله وأساس الحائط واستأصل الشيء ثبت أصله وقوي ثم كثر حتى قيل: أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه فالأب أصل للولد وغير ذلك والجمع أصول.[1]

ب-اصطلاحا: أطلق مصطلح الأصول أول مرة على ما يراد به العقيدة، وتسمى أصول الدين، ويقابلها الفروع، ويراد به كل ما يتعلق بالأحكام العملية، فنقول: أصول الفقه، ويقابلها الفروع الفقهية التي تستنبط على منهاج الأصول.[2]

3- تعريف أصول النحو عند ابن الأنباري:

« أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب».[3]

4- تعريف أصول النحو عند السيوطي:

فيعرِفه بقوله: « علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل».[4]

وعليه فإن أصول النحو العربي هي الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية.[5]

---

[1] التواتي بن التواتي: محاضرات في علم أصول النحو، دار الوعي، الرويبة الجزائر، د ط، ص 11.

[2] صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، بوزريعة الجزائر، د ط، 2005، صنف 5/182، ص 17.

[3] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1976، ص 18-19.

[4] المرجع السابق، محاضرات في علم أصول النحو، ص13.

[5] محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتاب، القاهرة، ط4، 1410هـ-1989م، ص 5.

5- نشأة علم أصول النحو:

قبل الحديث عن نشأة علم أصول النحو ومرجعياته، نتحدث عن نشأة النحو العربي، فالنحو العربي نشأ أصيلا وهو ثمرة جهود العلماء المسلمين الأوائل مثل أبي الأسود الدؤلي، وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمرو، والخليل، ولم يتأثر بالثقافات الأجنبية مطلقا، فلم يتأثر بنحو اليونان ولا الهنود ولا السريان، يقول محمد الطنطاوي: « نشأ النحو في العراق صدر الإسلام؛ لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرج به التطور تمشيا مع سنة الترقي، حتى كملت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى، لا في نشأته ولا في تدرجه».[1]

فالمصادر العربية القديمة لا تذكر شيئا عن تأثر النحو العربي بغيره من نحو لغات الأمم المجاورة. فلم تكن مسألة تأثر النحو بغيره حديثا مذكورا عن العلماء قديما، فالنحو منتوج عربي خالص، أنشأته العقلية الإسلامية الفذة وبدواع ودوافع إسلامية محضة، فالحفاظ على القرآن الكريم والسنة النبوية، وآثار العرب العلمية والأدبية، ونحن لا ننفي التأثر في المراحل المتأخرة بعد القرن الرابع الهجري فعلم النحو شأنه شأن العلوم الأخرى تتطور وتتأثر بغيرها فقد تأثر بعلم الكلام، والفلسفة الإسلامية واليونانية.

ونقول بأن الكلام العربي معقول ويرتبط بالتعليل: « إن الخليل وصاحبه وجمهرة النحاة من بعدهم كانوا ربما عللوا بعض الأحكام بعلل عقلية، وذلك عندما يتعلق الحكم بمعقولية الكلام، وما جاءوا به من وجوه التعليل في هذا الجانب لا مغمز فيه، من جهة أنه فرض لاعتبارات عقلية على اللغة ينبو عنها واقعها، إلا أنه يستند إلى معلومات تتعلق بأغراض الكلام والفائدة المتوخاة منها، ومن مثل ذلك تعليلهم للاقتصار على أحد مفعولي الأفعال القلبية، التي تفيد يقينا وظنا».[2]

أما علم أصول النحو، فقد وضعه أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ). وبحث النحاة المسائل النحوية في الفروع التفصيلية زمنا طويلا فالنحو بدأ فكرة ثم انتهى في القرن الثاني الهجري علما قائما بذاته، له مدرستان واحدة في البصرة وأخرى في الكوفة، وقد تناول النحاة بعض مسائل علم أصول النحو ولكن كانت متفرقة متناثرة في ثنايا كتبهم.

---

[1] محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المنار، ط1، 1991، ص 10.

[2] أبي علي الفارسي، منى إلياس: القياس في النحو، مع تحقيق: باب الشاذ من المسائل العسكريات، دار الفكر، دط، 1985م، ص 49.

وفي بداية القرن الرابع الهجري جاء ابن جني (ت 392هـ) فألف كتاب الخصائص، ومن عنوانه نفهم بأنه في خصائص اللغة العربية وليس في علم أصول النحو، فتعرض لأصول النحو على مذهب أصول الفقه قال: « وذلك أنا لم نر أحدا من العلماء تعرض لأصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه».[1]

فقديما لم يكن يعرف النحو بهذا الاسم بل كان يعرف " بعلم العربية " وهذه التسمية ظهرت في عهد الطبقة الثانية من علماء البصرة حيث اشتهرت عنها مؤلفات واتسمت بأنها نحوية، وصرح فيها باسم النحو.

وكانت المصادر تجمع على أن العراق كان مهدا لنشأة النحو، وذلك للأسباب الآتية:

-كون العراق ملجأ للعجم قبل الفتح الإسلامي، وبعد الفتح أقبل المسلمون عليها عربا وعجما، إذ أنها تمتاز بأسباب الحياة الناعمة ورغد العيش.

-كان العراق أكثر البلاد العربية إصابة بوباء اللحن وتعرضا لمصائبه بسبب هذا المزج (بين العرب والعجم).

-كان العراقيون ذوي عهد قديم بالعلوم والتأليف ولهم فيها خبرة متوارثة.[2]

ثانيا: أدلة أصول النحو:

1- أدلة أصول النحو: نوعان عقلية ونقلية، فالأدلة العقلية كثيرة ومتعددة نذكر منها الاستقراء، الاستصحاب والقياس...وغيرها، وهذا الأخير فيعرف بالتسوية بين شيئين سواء كانت حسية أو معنوية، كقياس الثواب بالذراع أو قياس فردين أي يتساويان أو لا.[3]

أما الأدلة النقلية فتشمل الإجماع والسماع، فالإجماع عند علماء العربية يراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة وقد بين ابن جني مدى حجية هذا الأصل فقال: « اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يد ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: أمتي لا تجتمع على ضلالة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه

[1] ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر، ط1، د ت، (1/).

[2] إبراهيم عبود السامرائي: المدارس النحوية، دار المسيرة، عمان، ط2، 2010، ص 23.

[3] رشيد حليم: أصول النحو عند ابن جني دراسة لسانية في كتابيه الخصائص والمحتسب، دار قرطبة، المحمدية الجزائر، دط، 2010، ص 91.

اللغة. فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره. إلا أننا لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل».[1]

وسنركز على السماع؛ لعلاقته بأصل البحث. والسماع عند ابن الأنباري هو: « النقل وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة».[2]

أما السيوطي فقد عرفه بقوله: « هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع، لابد في كل منها من الثبوت».[3]

2-تعريف السماع لغة واصطلاحا:

أ/ لغة: مصدر يقال: « سمعه يسمعه سمعا وسِمعا، وسماعا، وسماعة وسماعية»، قال اللحياني: « وقال بعضهم: السمع (بالفتح) مصدر، والسمع (بالكسر) اسم».[4]

-حس الأذن أي: الإحساس، وهو قوة فيها بها تدرك الأصوات[5]، قال تعالى: (أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ) ق:37، وفي التعريفات: السمع قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ، تدرك بها الأصوات بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت إلى الصماخ.[6]

وجاء في معجم العين مادة سمع: « سمع: السمع: الأذن: وهي المسْمَعَة، والمسمعة خرقها، والسمع ما وقع فيها من شيء يسمعه، يقال: أساء سمعا فأساء إجابة، أي: لم يسمع حسنا فأساء الجواب، وتقول: سمعت أذني زيدا يقول: كذا وكذا، أي سمعته كما تقول: أبصرت عيني زيدا يفعل كذا وكذا، أي: أبصرت بعيني زيدا، والسماع

[1] ابن جني: الخصائص،(172/1).

[2] ابن الأنباري: لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د ط، د ت، ص 81.

[3] السيوطي: الاقتراح، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط1، 2003م، ص 50.

[4] ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، 335/3.

[5] تاج العروس ، ج21، ص223 .

[6] الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ص 104.

ما سمعت به فشاع وفي الحديث: (من سمع بعبد سمع الله به) أي: من أذاع في الناس عيبا على أخيه المسلم أظهر الله عيوبه. ويقال: هذا قبيح في السماع، وحسن في السماع، أي: إذا تكلم به...».[1]

ب/ اصطلاحا: فيريدون به خلاف القياس، وهو ما يسمع عن العرب فيستعمل ولا يقاس عليه، يقال: هذا سماعي نسبة إلى السماع؛ وهو ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته[2]؛ أي ما كان مثالا واحدا فيحفظ ولا يقاس عليه، وذلك مثل النسبة إلى شنوءة شنئي.

ولا يقصد به السماع مطلقا، وإنما المقصود به السماع الشاذ، إذ ليس كل سماع خلافا للقياس، وإنما هو أصل له، وقاعدته التي يقاس عليها.

أما في أصول النحو فالسماع كما جاء عند بعضهم مرادف للنقل حيث قال: « النقل هو: الكلام العربي الفصيح، (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة».[3]

ولقد وضّح السيوطي تعريف ابن الأنباري السابق في تعريفه للسماع، حيث بيّن فيه مصادر السماع إجمالا، كما بيّن شرط الفصاحة في تعريف ابن الأنباري والذي يعني به الحد الزماني والمكاني للسماع كما سيأتي في العنصر الموالي، فقال: « السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا، عن مسلم أو كافر. فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت».[4]

---

[1] الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، 2005، ص 445.

[2] معجم التعريفات، ص 105.

[3] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م، ص 81.

[4] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص47.

3/ شروط السماع:

حدّد العلماء من يحتج بهم ويوثق بفصاحتهم وسلامة عربيتهم زمانا ومكانا وأحوالا كما يأتي:

***الزمان:** قبل علماء العربية الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني للهجرة سواء أسكنوا الحضر أم البادية.

أمّا الشعراء فقد صنّفوا أربعة أصناف أو طبقات هي: شعراء جاهليين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين أدركوا الجاهلية والإسلام، وإسلاميين لم يدركوا من الجاهلية شيئا، ومحدثين اوّلهم الشاعر" بشار بن برد"، وانعقد شبه الاجتماع على صحّة الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية، واختلفوا في الطبقة الثّالثة، أما الطبقة الرّابعة فلا يستشهد بكلامها في علوم اللّغة والنّحو والصّرف خاصّة. وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع: "إبراهيم ابن هرمة" (70-150هـ) الذي ختم الأصمعيّ به الشعر. أما أهل البادية فقد استمرّ العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرّابع الهجري.[1]

***المكان:**

أمّا المكان، أو بعبارة أخرى القبائل فقد اختلفت درجاتها في الاحتجاج على اختلاف قربها أو بعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، فاعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردّوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم. وفيما يأتي تصنيف "أبي نصر الفارابي" لم في الاحتجاج: كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها عمّا في النفس.

والذين نقلت عنهم اللغة العربية من بين القبائل العربية: قيس وتميم وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين اخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب وفي التّصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يأخذ من غيرهم من القبائل.

وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور الأمم الأخرى، فلم يؤخذ من لخم ولا من جذام لأنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان لأنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون صلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا نمر فإنهم كانوا

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 19-20.

بالجزيرة مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد قيس لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة، ولولادة فيهم.

كما حاول علماء اللغة في عصر التدوين أن يتجنبوا بني حنيفة وسكان اليمامة وأهل الطائف، وحاضرة الحجاز، لأن نقلة اللغة وجدوا أن ألسنتهم فسدت لمخالطتهم غيرهم من الأمم.[1]

***الأحوال:**

نظر العلماء في أحوال العرب المحتج بلغتهم وأحسنها ما كان أعمق في التبدي وألصق بعيشة البدو، ومردّ الأمر كله في الوثوق من سلامة لغة المنقول عنه، عدم تطرق الفساد إليها، وهذا المبدأ هو الذي يتحكم في العامل الزماني والمكاني، فمثلا نجد أن العلماء لم يحتجوا بشعر "أمية بن أبي الصلت" و"عدي بن زيد العبادي" وحتى الأعشى عند بعضهم، لأن لغتهم تأثرت بلغات الأجانب نتيجة مخالطتهم لهم. فتضمن شعرهم بعض الألفظ الدّخيلة عن اللغة العربية، على الرغم من أنهم شعراء جاهليون، بينما يذهب فريق من العلماء إلى الاحتجاج بكلامي الشافعي المتوفي في القرن الثالث للهجرة، لأنه نشأ وعاش في بيئة عربية سليمة، واعتبر الغمام "أحمد بن حنبل" إن (كلام الشافعي في اللغة حجة).[2]

ويقول ابن جني في باب: (ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر):

«علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاص
عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها».[3]

ويقصد ابن جني، في هذا القول، أنه يجب أخذ اللغة من البوادي لأن أهلها حافظوا على لغتهم ولم يمسسها اللّحن والاختلاط مع لغات الأجانب، أما أهل الحواضر فقد لحق لغتهم اللّحن وتفشّى الفساد فيها لاختلاطهم بغيرهم من غير العرب.

---

[1] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص 47-48.

[2] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص 24-27.

[3] ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، مصر، ج2، ص 5.

ثالثا: مصادر السماع:

1-القرآن الكريم وقراءاته:

ويعني بذلك أن القرآن الكريم هو كلام الله المنزل بالوحي على الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والقراءات هي تعدد طرق تأديته، وكيفيات النطق بألفاظه ولذلك عرف ابن الجزري القراءات بأنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزونا فيه.[1]

إلا أن القرآن والقراءات حقيقتان مختلفتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تحقيق وتشديد وغيرها.[2] يكاد النحاة يتفقون على أن القرآن الكريم هو الأصل الأول في الاستشهاد في النحو ولذلك جعله السيوطي في مقدمة المصادر في التعريف السالف الذكر لتواتره وقوة حجته. فالنحاة مجمعون على أن الاحتجاج به على اختلاف مآخذهم عن القراءات المخالفة لمجاري العربية وقياسها فمنهم من منع الاحتجاج بها ومنهم من أجاز.[3]

فالقراءات تختلف في درجة الصحة والتواتر ولذلك وضع علماء الأداء ضوابطا للقراءة الصحيحة التي يوثق بها وهي:

- صحّة السّند إلى الرّسول صلى الله عليه وسلم.
- موافقتها لرسم المصحف العثماني.
- موافقتها العربية ولو بوجه.

فقد مال بعض النحاة إلى التشدّد في موافقة القراءة لمجاري العربية وقياسها فهذا الشرط الأول عند أكثرهم لقبولها والاستشهاد بها وإذا لم تكن على أي وجه من القياس ضعفوها أو خطأوا صاحبها وتحاملوا عليه أو حكموا عليها بالشذوذ ولم يقيسوا عليها مع اعتدادهم بالشرطين الآخرين، يقول ابن الجزري: « وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت والأثر والأصح في النقل

---

[1] منجد المقرئين، مكتبة القدس بالأزهر، القاهرة، 1850، ص3.

[2] البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعيسى البابي الحلبي، ط2، 1972، ص 318.

[3] السيوطي: المزهر، تصحيح: مجد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث، القاهرة، ط3، ص 213.

والرواية، وإذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها».[1]

وهذه أمثلة عنهم:

يقول المازني: «فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهي خطأ فلا يلتفت إليها وإنما أخذت عن نافع ابن نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرأها لحنا نحوا من ذلك».[2]

فها أنت ترى المازني يخطئ قراءة تواترت عن نافع المدني وابن عامر الدمشقي وهما من القرّاء الثقات في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ مَعَائِشَ﴾ على غير قراءة الجمهور " معايش" والقياس عند النحاة يقتضي أن يقلب الحرف الثالث الزائد همزة في الجمع كما في صحيفة صحائف، عجوز عجائز، غنيمة غنائم، أما الياء في معيشة فهي أصلية ولا تقلب همزة في الجمع فكانت هذه القراءة خطأ عنده ولحنا من القرّاء.[3]

وفي المقابل نجد بعض النحاة من يتحرج في الطعن على القرّاء ملتزما في ذلك الصمت عند مصادقتها وربما تحاشى ذكرها وإنما يعارضها لا مصرحا بتلك المعارضة لاحترامه البالغ لها، ومنهم سيبويه الذي يصرح بأن القراءة القرآنية سنة تتبع ولا تصح مخالفتها، من ذلك أنه لم يتعرض لقراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ لعدم الفصل بين المتضايفين إلا في الضرورة الشعرية.[4]

غير أن المتأخرين شديدو التمسك بالاحتجاج بالقراءة ولو خالف مجاري العربية " لأن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية وقد رد المتأخرون ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ واختاروا جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون من ذلك احتجاجه على جواز العطف على ضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة الزيات لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا الله الذِي تسّاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ بجر الأرحام عطفا على الضمير المتصل بالباء" وهذا مخالف للقياس الذي يقتضي عدم عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة المجرور وتكراره —وقد ذكر سيبويه هذه القاعدة القياسية ولكنه لم يتعرض لتلك القراءة بل تحاشى ذكرها لما يكنّه من احترام لهذه القراءة المنقولة عن الثقات– ومن ذلك جواز الفصل بين

---

[1] ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، راجعه: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 9.

[2] ابن جني: المنصف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1954، ج1، ص 307.

[3] بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، الأمل للطباعة والنشر، 2012، ص 44.

[4] الزمخشري: الكشاف، تح: محمود مرسي عامر، مر: شعبان محمد إسماعيل، دار المصحف القاهرة، ط2، 1977، ج2، ص 89-90.

المتضايفين يقول فيه ابن مالك: وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر، لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته....[1]

2-الحديث النّبوي الشّريف:

أول ما يلفت نظر الباحث هو اعتماد النحاة على الحديث النبوي الشريف، سواء أكانوا متقدمين أم متأخرين، واعتمادهم عليه يتقارب بينهم من حيث عدد الأحاديث المستشهد بها، فهذا الخليل (ت170هـ) يستشهد بحديث واحد في كتابه (كتاب الجمل في النحو)، ويقتفي أثره بعض المتأخرين من أمثال ابن عصفور (ت 679هـ) الذي يستشهد بحديثين فقط في كتابه (مثل المقرب)، ةقد يكثر عدد الأحاديث قليلا، فالفراء (ت207هـ) يستشهد بخمسة وثلاثين حديثا في كتابه (معاني القرآن)، وبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) يستشهد بسبعة وثلاثين حديثا في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك). إذا فالأحاديث تقل وتكثر عند المتقدمين والمتأخرين، وتزداد مع ابن مالك (ت672هـ) بشكل لفت انتباه المتأحرين من أمثال أبي حيان (ت745هـ) وابن الضائع (ت680هـ).

أ-الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند المتقدمين:

إذا وقف الباحث على بعض كتب المتقدمين لا يكاد يعثر جاهدا على آراء نظرية صريحة في هذا الدليل من حيث حقيقته ومدى حجيته في الاستشهاد به، والأحاديث التي نستشهد بها، والقدر الذي نستشهد به، ولا يكاد يعثر، في الوقت نفسه، على رأي يرد الاستشهاد بهذه الأحاديث، أو يطعن فيها، وانتفاء هذه الآراء الصريحة في حق هذا الدليل بالذات عند المتقدمين لا يمنع من وجود آراء معرفية جمة في باقي الأدلة الأخرى، وهذا السكوت الذي عرفه هؤلاء المتقدمون هو الذي دفع المتأخرين والمحدثين إلى البحث في حقيقة المسألة.

ثم إن هذا السكوت على مستوى التنظير في قضايا هذت الدليل ومسائله لا يمنع من أن القدماء استشهدوا ببعض الأحاديث النبوية الشريفة استشهادا، إذا كثر، لم يتعد خمسة وثلاثين حديثا كما ألفينا ذلك عند الفراء في كتابه (معاني القرآن)، وهذا المسلك، وإن رأيناه دليلا كافيا على استشهادهم به، لا يبرر صنيعهم في عدم الخوض نظريا في هذا الدليل، كما خاضوا في باقي الأدلة، ولا يعكس حقيقة آرائهم وموقفهم منه، فما بال هؤلاء

[1] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، الشافعي، دار الكتب العلمة، بيروت لبنان، ط1، 1998، ص 25-26.

المتقدمين يبسطون القول في الأدلة النحوية الأخرى على المستويين النظري والتطبيقي، وينتجون كمّا معرفيا نظريا هائلا، احتوته بطون أمات الكتب النحوية، في حين لا نكاد نعثر على آراء نظرية تبسط القول في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتبهم؟[1]

ب–الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند المتأخرين:

المتأخرون جاروا المتقدمين، وقل الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتبهم، ولم تتعد الأحاديث المستشهد عند بعضهم الثمانية والخمسين حديثا، وهذا ما نجده عند رضي الدين الإستراباذي في كتابه (شرح كافية ابن الحاجب)، ولم يخرج عن هذا السمت إلا ابن مالك حين أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وجادلوا بعضهم بعضا، وبحثوا المسألة من جوانب عدة، وطرحوا أسئلة معرفية ومنهجية، منها: هل اعتمد المتقدمون في استنباط قواعد اللغة على الأحاديث النبوية الشريفة؟ وهل اعتمادهم كان اعتمادا كليا؛ أي الاستشهاد بالأحاديث جميعها دون استثناء أم اعتمدوا على بعض منها؟ وإن كانوا قد اعتمدوا على بعض منها، فلم هذه الأحاديث بالذات؟ ولم لا نعثر في كتبهم على أنظارهم في الاستشهاد بالأحاديث النبوية؟ ثم ما الأسباب الحقيقية التي أبعدت المتقدمين عن الخوض في الدليل؟ وما قيمة هذه الأسباب في تبرير مسلكهم هذا؟ وهو أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وخالف بمسلكه هذا المتقدمين؟

بدأت المشكلة تطرح عند هؤلاء المتأخرين حينما رأى أبو حيان (ت745هـ) ابن مالك (ت672هـ) يكثرمن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وعدّ مسلكه هذا خروجا عن سنن المتقدمين والمتأخرين، فقال: « قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره»[2]، والذي نستنتجه من هذا القول، أن الإكثار في الاستشهاد بالأحاديث النبوية مسلك غير معهود عند المتقدمين ولا المتأخرين، ولم يره أبو حيان ذاته في كتب هؤلاء، وأما التقليل من الاستشهاد فهو المسلك المعهود في كتبهم.

---

[1] كمال مجيدي: مقال الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين سكوت المتقدمين وجدل المتأخرين، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، 2017/9/21، العدد 43، ص 5-6.

[2] عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه نبيل طريفي، إشراف بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، 10/1.

ووقوف أبو حيان في وجه ابن مالك يجعلنا نتساءل، فما بال الرجل يرد عمل ابن مالك، ويستشهد هو نفسه بالحديث النبوي الشريف؟ وهذا ما نص عليه ابن الطيب (ت1170) صراحة، يقول: « بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيان نفسه»[1]، وأكدت الباحثة خديجة الحديثي في كتابها (أبو حيان النحوي) هذا الكلام، تقول: « فهذه الأحاديث وغيرها استشهد بها أبو حيان في كتبه النحوية، وقد ذكرها لمجرد الاستدلال، وذلك بعد أن استشهد بقراءات القرآن وآياته أو أبيات شعرية».[2]

ومن قبل رد ابن الضائع عمل ابن خروف حينما أكثر من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقال: « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتّبرّك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى»[3]. وهذا القول يشير إلى مسألتين، أولاهما: إن كان الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن خروف جاء من جهة التّبرّك بأقواله صلى الله عليه وسلم، فهذا مسلك حسن، وثانيهما: إن كان هذا الإكثار جاء من جهة الاعتقاد بأن المتقدمين غفلوا عن هذا المعين الذي لا ينضب، ولم يتكلموا فيه، وبغفلتهم هذه أهدروا ثروة لغوية نعت من رفعت إليه بأنه أفضل من نطق بالضاد، وعليه وجب أن نستدرك على المتقدمين ما فاتهم، فهذا مسلك ليس سليم.

ثم بحث المتأخرون في الأسباب الحقيقية التي دفعت بالمتقدمين إلى التقليل من الاستشهاد بالحديث النبوي، والاقتصار على نزر قليل منها، وأرجعوها إلى سببين: « أحدهما: أن الرواة جوزوا النّقل بالمعنى (...)، والثاني: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطّبع»[4]. وقارئ هذا القول تتبادر إلى ذهنه مجموعة من الأسئلة، ما أنواع الأحاديث التي نقلت بالمعنى؟ وهل روّاة هذه الأحاديث، وهم ممّن عاشوا في عصور الاحتجاج، تردّ روايتهم؟ وعلى أيّ أساس تُردّ؟ وإذا كان روّاة هذه الأحاديث من الأعاجم، فلم قبلنا رواية الأعاجم في اللغة والشعر، ولنا في خلف الأحمر، وحماد الرواية ما يرد هذا الزعم؟[5]

---

[1] محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1380هـ/1960م، 177.

[2] خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ/1966م، 440.

[3] عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، ج1، ص10.

[4] المرجع نفسه، خزانة الأدب، ج 1، ص11.

[5] كمال مجيدي: مقال الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين سكوت المتقدمين وجدل المتأخرين، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، 2017/9/21، العدد 43، ص8-9.

وتحرير محل النزاع حول مسألة تجويز الرواية بالمعنى، كان مداره حول الأحاديث التي رويت ولم تدون في بطون الكتب، وأما ما دون فلا يصح تغيير ألفاظه، يقول البدر الدماميني (ت827هـ): «إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم».[1]

وابن صلاح في كتاب (مقدمة ابن صلاح في علوم الحديث) يبحث المسألة تحت عنوان (في صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك)، ويرى أن رواية الراوي لما سمعه على معناه دون لفظه إن لم يكن عالما عارفا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرا في الوقت نفسه بما تحيل معانيها، بصيرا بمقادير التفاوت بينها، فلا خلاف في عدم الجواز له بذلك، وأما إذا توفرت فيه تلك الشروط فالجواز مما اختلف حوله العلماء، فجوزه أكثرهم، وامتنع عن تجويزه بعض المحدثين وطائفة من الفقهاء والأصوليين من الشافعيين وغيرهم، ومنع بعضهم هذا المسلك في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأجازه في غيره، والراجح في رأي ابن صلاح هو الجواز في الجميع، وهذا الخلاف لم يجره العلماء على ما اشتملت عليه بطون الكتب والأوراق؛ لأن ما دون لا يجوز تغيير ألفاظه، ولكن المسألة شملت ما لم يدون من الأحاديث النبوية.[2]

إذا فما دون في الكتب الأصل فيه وجوب الاستشهاد به بين العلماء، لكن ما لم يدون، وجوّز العلماء روايته بالمعنى، هو الذي وقع حوله الخلاف، وتجويز هؤلاء العلماء للرواية بالمعنى دفع النحاة إلى تعميم الحكم فشمل الأحاديث جميعها، خاصة وأن رواة هذه الأحاديث كانوا غير عرب بالطبع، كل ذلك صرف المتقدمين في نظر المتأخرين عن الاعتماد على الأحاديث النبوية في استنباط القواعد وبناء الأحكام خوفا من أن يكون اللفظ لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو يكون قد وقع فيه تغيير أو تبديل في ألفاظ، أو لحن في تركيبه.[3]

ومما نتج عن البحث في مسألة الاستشهاد بالحديث عند المتأخرين أن انقسموا إلى ثلاثة فرق، فريق فتح باب الاستشهاد بالحديث مطلقا، وعلى رأس هذا الفريق ابن خروف وابن مالك، وفريق منعه مطلقا، وكان على

---

[1] المصدر السابق: خزانة الأدب: 14/1.

[2] ينظر: ابن صلاح، مقدمة ابن صلاح في علوم الحديث، مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين ميلة، الجزائر، د ط، د ت، ص 119-123.

[3] المرجع السابق: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين سكوت المتقدمين وجدل المتأخرين، ص10.

رأسه ابن الضائع وأبو حيان، وفريق اتّخذ موقفا وسطا، ومثّل هذا الفريق الشاطبي (ت790هـ) وجلال الدين السيوطي (ت911هـ).[1]

3-كلام العرب:

لا يشترط في الفصيح الذي تؤخذ عليه العربية أن يكون عربيا أصيلا قحا كما ذهب إليه الأستاذ حلمي خليل في كتابه مقدمة لدراسة علم اللغة بل كانت نشأته الأولى وهو طفل في أول عمره في بيئة عربية، وذكر منهم المنتجع بن نبهان وهو سندي الأصل سبي صغيرا وكبر في وسط فصيح من بني تميم ولم يشترطوا فيه البلوغ ولا السن بل تؤخذ عن الصبي والمرأة والشيخ.[2] يقول السيوطي: «وكذلك لم يشترطوا في العربي الذي يحتج بقوله البلوغ».[3]

وممن عرفوا بتحرياتهم الواسعة في جمع المادة اللغوية أبو عمرو بن العلاء والمفضل والأصمعي وأبو يزيد الأنصاري وأبو عبيدة والخليل بن أحمد الفراهيدي.

" وكان أبو عمرو بن العلاء أول من ابتدع طريق السماع اللغوي الميداني ولم يسبقه إلى ذلك أي لغوي آخر،[4] وقد تجول في البادية قرابة أربعين سنة".

ومن طرقهم في التحري لإثبات الفصاحة أنهم كانوا يلجأون إلى مقاييس لغوية محظة لاسيما بعد أن أخذ اللحن يتسلل إلى العربية بفعل الاختلاط بالأعاجم في الحواضر وقد استقرت لهم الأصول والقواعد المطردة بعد استقائهم للمسموع كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر وجر المضاف إليه ونصب المفعول وصياغة اسم الفاعل ونحو ذلك، فكانوا يختبرون العربي حتى يثبتوا من فصاحته قبل أن ينقلوا عنه شيئا من المسموع فقد يطلبون منه أن ينشدهم شيئا من الشعر ليروا مدى مطابقة انشاده لتلك الأصول والقواعد التي عرفوها مما اطرد من كلام العرب الفصحاء فإذا خالف بعض تلك الأصول شككوا في فصاحته وعزفوا عن أخذ اللغة منه، وقد يحاولون أن يلقنوه بعض العبارات الملحونة فإذا فهمها ولم يعترض عليها طعنوا في فصاحته وأعرضوا عنه.

---

[1] عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، 1/12-13.

[2] حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 144.

[3] السيوطي: المزهر، تصحيح: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث، القاهرة، ط3، ص 140.

[4] عبد الرحمان حاج صالح: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007، ص337.

ويعد أقدم شعر نقله اللغويون ورواه سيبويه عن شيوخه يعود إلى ثلاثة قرون ونصف القرن قبل الهجرة كشعر جذيمة الأبرش، والزباء أعصر بن سعد ولكن ما وصل إلى اللغويين من هذا العهد شيء قليل جذا لأنهم لم يقصدوا القصائد وإنما كانت لهم أبيات يقولونها في حاجتهم.

وأما من قصد القصائد فأمثال المهلهل، وزهير بن جناب، وعبيد الأبرص وسعد بن مالك وأقدمهم يسبق الهجرة النبوية بقرنين على الأكثر وامتد الشعر الذي نقله النحويون واستشهدوا به إلى أواخر القرن الثاني للهجرة وكان شعر ابن هرمة (ت176هـ) آخر ما احتجوا به وقد وقفوا عنده لتفشي اللحن بعد ذلك في الحواضر.

أما بالنسبة للبادية فظلت فصيحة لعزلتها وسلامتها من الاختلاط بالأعاجم إلى أن أحذ اللحن ينتشر بها بحلول القرن الرابع وما كاد هذا القرن ينقضي حتى خرجت الفصاحة من البادية أيضا فأعرض النحويون عن الاستشهاد بكلامهم هم أيضا.

ونخلص من ذلك أن الطبقات التي احتج بها النحويون هي:

1-طبقة الجاهليين: وهم الذين سبقوا ظهور الإسلام كامرئ القيس والأعشى وطرفة بن العبد.

2-طبقة المخضرمين: وهم الذين عاصروا الجاهلية والإسلام كحسان بن ثابت ولبيد وكعب بن زهير.

3-طبقة الإسلاميين: كجرير والأخطل والفرزدق وتنتهي بابن هرمة.[1]

وامتنع النحويون عن الاحتجاج بالطبقة الرابعة لتفشي اللحن فيها وهي طبقة المولدين أو المحدثين وهم من جاء بعدهم إلى زماننا هذا كبشار وأبي نواس والنحتري وأبي تمام والمتنبي وغيرهم.

[1] ينظر: العمدة في محاسن الشعر، ص113.

في الأدلة النقلية للفريقين:[1]

أدلة الفريقين النقلية:	ساقه الفريقان دليلا لهم في:	بنسبة:	ساقه البصريون دليلا لهم في:	بنسبة:	ساقه الكوفيون دليلا لهم في:	بنسبة:
القرآن الكريم وقراءاته	خمسة وخمسين مسألة	45.45 %	تسعة عشرة مسألة	15.70 %	ست وثلاثين مسألة	%29.75
الحديث النبوي الشريف	خمس مسائل	4.13 %	مسألتين	1.65 %	ثلاث مسائل	%2.47
كلام العرب شعره ونثره	تسع وتسعين مسألة	81.81 %	خمس وثلاثين مسألة	28.92 %	أربع وستين مسألة	%52.89

رابعا: السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف:

1-موقف البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية:

تصدى الرعيل الأول لخدمة القرآن الكريم وتيسير فهمه وقراءته، وهذا العمل الجليل دفعهم إلى الاصطدام بمشكلات لغوية دفعتهم مجبرين إلى النظر في التراث اللغوي، وفي القرآن ، وكان لزاما من تسجيل ملاحظات عليها، فكان من هذا نشأة النحو التلقائية حتى غدا علما قائما بذاته ؛ فقد شغلت القراءات أذهان النحاة منذ نشأة النحو، ذلك أن النحاة الأوائل الذين نشأ النحو معهم كانوا قراء كأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب ...و غيرهم، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسات النحوية واللغوية ليلائموا بين القراءات وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب ، فقد كان أبو عمرو يؤيد قراءة النصب في قوله تعالى : ﴿ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾ وقد وردت (أيهم) مرفوعة في قراءة بعضهم قال أبو عمرو: خرجت من

[1] كمال مجيدي: العتبات النصية في كتب الخلاف النحوي وسؤال المنهج كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف أنموذجا، جامعة محمد خضير، بسكرة، جانفي 2018، ص 52-53.

الخندق – يعني خندق البصرة – حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول : (اضرب أيهم أفضل) أي كلهم ينصبون[1].

فيقول عفيف دمشقية: «إن النحاة البصريين الذين جاؤوا بعد الأقطاب الثلاثة التزموا بمنهج أسلافهم في عدم الاستشهاد بها ولا سيما إن تعارضت مع القواعد النحوية»[2].

وموقف النحاة البصريين من القراءات يترجمه إمامهم سيبويه فقد كان وفيا لسنية القراءة أمينا على منهج أستاذه الخليل في تصحيح ما يروى من وجوهها ، و لا يبخل عن وصف بعضها بالقوة أو الحسن ما دامت توافق الذائع المعروف من كلام العرب الذي توخى فيه ضبط لغة القرآن وصونها من التحريف؛ غير أن سيبويه لم يبين موقفه من القراءات أو الكشف عن وجوهها ؛ وإنما كان في سبيل عرض الأصول النحوية التي وجدها في لغة العرب بل نراه لا يتردد في قبول القراءة الشاذة المخالفة للرسم العثماني، ويوسع لها في بناء الأصول النحوية وفي طرائق الاستدلال مثل سائر المصادر؛ مادامت توافق مقياسه وقد تجلى ذلك أكثر في اعتماده على الحروف التي يوقن أنها مخالفة لرسم مصاحف المسلمين، على أن هذا لا يعني أنها هي المصدر الأساسي لتنظيره النحوي وقد صرح سيبويه أكثر من مرة أن القراءة سنة متبعة، وليست مجالا للاجتهاد والاختبار حيث يقول: «فأما قوله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[القمر:49] فإنما جاء على: (زيدا ضربته) وهو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمُ﴾[فصلت: 17] إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة »[3].

ونخلص من هذا أن البصريين لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسب مع مقاييسهم، قال سيبويه في ذلك: « وقد استبعد البصريون من[4] منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها»[5]، فالبصريون يقفون عند الشواهد الموثوق من صحتها كثيرة النظائر؛ و لذا كانت أقيستهم و قواعدها أقرب إلى الصحة، و كانوا يؤولون ما ورد مخالفا للقواعد، ويحكمون بأنه شاذ وموضوع[6].

---

[1]– عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات في تطور الدرس النحوي، دار المعارف، مصر، 1968، ص97.

[2]– دمشقية عفيف، أثر القراءات النحوية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، ط 1، 1976، ص49.

[3]– سيبويه، الكتاب، دار القلم والهيئة المصرية للكتاب، 1996، 74/1.

[4]–المرجع نفسه،ص74.

[5]– الدجنى، الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الفلاح، ط1، 1984، ص113–114.

[6]– ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط1، 1981، ص140.

أما الكوفيون فمنهجهم يخالف منهج البصريين فهم نحاة و صفيون ؛ ينطلقون من واقع اللغة و يرخصون القياس النظري إذا أعوزتهم الشواهد فيصلون إلى القاعدة من خلال اعتمادهم على تعميم الحكم بالنظر إلى السماع (الواقع اللغوي) و لو كان شاذا [1]، و عن الاحتجاج بالقراءات فهم لم يتحفظوا كما تحفظ البصريون؛ ذلك لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية و هي من أجل هذا أقوى في مجال الاستشهاد من الشعر و غيره لأن شعار الرواية فيها الدقة و الضبط و الإتقان، و من ثم كانت في نظرهم مصدر تقعيد القواعد، و بناء الأساليب، و تصحيح الكلام بغض النظر عن موافقتها للقياس المأخوذ أو عدم موافقتها لأنها في ذاتها يجب أن تشتق منها المقاييس و تستمد منها الأصول [2]، و موقف الكوفيين من القراءات يترجمه إمام مدرستهم الكسائي فقد اجتمعت في شخصه الصفتان: إمامة النحو و القراءة و هذا الذي امتاز به كان له أثر بارز في موقفه من القراءات، فهو عالم خبير بها، و يحتج لها بما يؤيدها من لغات العرب، و أفانين قولها، غير أن صبغة النحو كانت الغالبة على فكره مما جعله غير متشدد في موقفه من الرسم وظهر موقفه هذا عندما منع قراءة: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[يس: 82] بالرفع؛ على جعل الكلام مكتفيا بقوله تعالى: ﴿أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ﴾ ثم قال ﴿فَيَكُونُ﴾ أي فيكون ما أراد الله على الاستئناف، أو عطف الجمل، و رأى أن الصواب هو النصب على عطف (فيكون) عطف نسق على الفعل المنصوب ب (أن) و هو (يقول) وهو ما قرأه ابن عامر من السبعة [3]، و قد صحح الفراء هذا الخطأ من أستاذه الكسائي و قال: و أكثر القراء على الرفع، و الرفع صواب، و ذلك أن تجعل الكلام مكتفيا عند قوله تعالى: (إذا أراد شيئا أن يقول له كن) فقد تم الكلام ثم قال: (فسيكون ما أراده الله) وإنه لأحب الوجهين إليّ ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع في الآية و يذهب إلى النسق [4]، أما القراءات النادرة و المخالفة للمصحف ، فلم نجده يردّ واحدة منها؛ بل كان يقبلها جميعا ويوجهها وفق مذهبه النحوي، و يبني من خلالها بعض القواعد الجديدة، ومن أمثلة ما يوضح ذلك إجازته قراءة أبي عمرو بن العلاء ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾[الأحزاب: 56] برفع الملائكة عطفا على محل اسم إن قبل مجيء الخبر، كما أخذ بقراءة ابن السميقع: (إنا كلا فيها) توكيد الضمير.

أما تلميذه الفراء فيعد من المشغوفين بلغة القرآن، و من المهتمين بالقراءات و له دراية واسعة بها وكان من مؤثري لغة القرآن على الشعر، فالقرآن هو الميدان الذي أظهر فيه قدرته و علمه و تحليلاته اللغوية و النحوية وهو

---

[1]- المرجع نفسه، 140

[2]- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص 109.

[3]- الفراء، معاني القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1980، 74/1.

[4]- المرجع نفسه، 74-78.

بكل قراءاته محل احترام و تقدير عند الفراء؛ و لذلك يرى بعض اللسانيين المحدثين أن منهج الكوفيين أسلم و أصح في ميدان القراءات من منهج البصريين لأن اتخاذ القراءات مصدرا للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها و يجعلها غنية بأساليبها على الدوام [1]، ونقرر مطمئنين أن نحاة كلا المدرستين كانوا يأخذون بالقراءة التي صح سندها وإن أسرفوا في التأويل و التقدير في الآيات التي تخالف أقيستهم.

ومن هذا نستخلص أن القراءات القرآنية تعد كنزا أدبيا ولغويا، وأنها بما أثارته من حوار وجدل قد أخصبت التفكير اللغوي العربي وشحذت الهمم والعقول لمناقشتها وتحليلها والحكم عليها.

وهي بالإضافة إلى هذا أو ذاك، يمكن أن تزود اللغوي في فهمه وتحليله للغة العربية الفصحى ولهجاتها، بمعين لا ينضب وزاد لا ينفذ.

فقد بلغ عدد الشواهد القرآنية 229 شاهدا مما يدل على أن أبو البركات أكثر من الاحتجاج بالقرآن الكريم، ومنهجه في ذلك هو تقديم إشارة موجزة إلى موضع الشاهد في الآية، ومن ذلك ما ورد في ما يتعلق بالاستثناء:

يستدل ابن الأنباري بالآيات القرآنية على الاستثناء المنقطع، حيث يقول: والاستثناء المتقطع كثير في كتاب الله تعالى: (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٌ إِلاّ إِتّبَاع الظّن) النساء: 157 ومعناه: لكن يتبعون الظن.[2]

ويحتج الكوفيون في جملة جواب الشرط في موضع الجزم بقوله تعالى: (لَمْ يَكُنْ الذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ وَالمشْرِكِينَ) التكاثر: 10 في عامل الجزم في جواب الشرط مع إشارة إلى موضع الشاهد.[3]

2-موقف البصريين والكوفيين من الحديث النبوي الشريف:

يقتضي المنهج الحق أن يأتي الحديث النبوي بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به، متقدما على سائر كلام العرب شعره ونثره، فليس بعد القرآن كلام عربي أبلغ من الكلام النبوي، ولا أفصح من ألفاظه ومفرداته وتراكيبه، ولا أصح ولا أقوم من معانيه ودلالاته؛ ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم مبلغ عن ربه، كما قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الهَوَى إِنْ هُوَ إِلاّ وَحْيٌ يُوحَى) النجم:4/3، ثم أفصح العرب على الإطلاق؛ لأنه من قريش وهي أفصح القبائل بالاتفاق.

[1]- القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، 109.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص251.

[3]نفسه، ص، 125.

فهناك من المحدثين من يرى أن النحاة –قديمهم وحديثهم– لم يعتمد الحديث في الاستشهاد على قواعد العربية فمنهم من يقول: «ومع ذلك فإن الحديث النبوي الشريف لم يلق اهتماما من النحاة الأوائل–بصريين وكوفيين– فلم نجد في كتب النحاة الذين قعدوا النحو وبنوا أصوله، وحرروا مصطلحاته وأبوابه، ولا في كتب الصرفيين الذين تحدثوا عن السماع والقياس، واللغة التي لا يقاس عليها حتى زمن أبي الحسن بن الضائع، وأبي حيان لم نجد أي إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به، فلم يصلنا أي خبر منهم أو تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أيصح عندهم الاحتجاج به، أم لا يصح؟ وإن صح فما شروط الحديث المحتج به؟ وإن لم يصح فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لا ندري سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به».[1]

وقد نسب أبو حيان إلى النحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، ومعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، ومن تابع هؤلاء من المتأخرين من نحاة المدرستين، نسب إليهم ترك الاحتجاج بالحديث النبوي.[2]

ويؤيده شوقي ضيف في (المدارس النحوية) إذ يرى أن نحاة البصرة والكوفة كانوا لا يحتجون بالحديث النبوي، ولا يتخذونه إماما لشواهدهم وأمثلتهم؛ لأنه روي بالمعنى إذ لم يكتب ولم يدون إلا في المائة الثانية للهجرة، ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم، فكان طبيعيا ألا يحتجوا بلفظه وما يجري فيه من إعراب، ثم أورد كلام أبي حيان في ذلك.[3]

فكان نحاة البصرة بعد ذلك تبعا لأسلافهم في رفض الاحتجاج بالحديث النبوي، ولعلهم كانوا موقنين بالتعليلات نفسها التي ساقها ابن الضائع أبو حيان بعدهم، مع عدم تصريحهم بها، وسكوتهم عن هذه المسألة؛ لتعلقها بحديث النبي صلى الله عليه وسلم؛ ولأنهم كانوا في فترة البداية، ولم يكن الحديث قد جمع بعد؛ لأنه عليه الصلاة والسلام نهاهم نهيا صريحا، إذ جاء في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[4]، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم، وقد بذل فيه

[1] خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، ص 15.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

[3] شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، د ت، ص 19.

[4] صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، إحياء التراث العربي، بيروت، رقم الحديث3.

علماؤه جهدا طيبا في الحصول عليه وتوثيق طرقه، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اجتنبوه في دراستهم وراحوا يلتمسون الشاهد النحوي في غيره مما ظنوا فيه صلاحية لصنعتهم.

اكتفى ابن الأنباري في إنصافه بستة أحاديث شريفة، منها ما ورد في معرض رده استشهاد الكوفيين بالحديث: " ولتزره ولو بشوكة"، وأنه قال في بعض مغازيه (لتأخذوا مصافكم) وقال مرة أخرى (لتقوموا إلى مصافكم) إذ استدلوا بهذه الأحاديث على إعراب فعل الأمر فقال ابن الأنباري: « إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فمدام حرف المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة، ومادامت العلة ثابتة سليمة من المضارعة كان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى: (فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا) معربا، وقوله صلوات الله عليه: " ولتزره" و"لتأخذوا" و"لتقوموا" وما أشبهه معربا لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف».[1]

وبهذا فإنه قلما يستشهد بالأحاديث في المسائل النحوية بل غالبا ما يكون ذلك من خلال رده على استشهادات الكوفيين .

إن استشهاد أبو البركات بهذا العدد الضئيل من الأحاديث لأكبر دليل على عدم ثقته بها ويتضح ذلك جليا من خلال إشارة مهمة ذكرها في معرض بيانه لامتناع مجيء أن الناصبة للمضارع بعد (كاد) في اختيار الكلام: «فأما الحديث " كاد الفقر أن يكون كفرا" فإن صح، فزيادة أن من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السلام، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد».[2]

كما أنه ممن يعتقد أن الأحاديث نقلت بالمعنى لا باللفظ وذلك من خلال قوله "فزيادة أن من كلام الراوي ".

وخلاصة القول أن أبا البركات لم يخرج عن منهج جمهور النحاة في عدم الأخذ بالحديث والاستشهاد به، وما إيراده لتلك الأحاديث إلا تدعيما للمسائل لا أكثر ولا أقل.

3–موقف البصريين والكوفيين من كلام العرب:

أ–الشعر:

يعد الاحتجاج بالشعر أقدم صور الدراسات اللغوية، والاستشهاد به أفشى وأشيع كثيرا من الاستشهاد بكلام العرب النثري؛ وذلك عائد إلى شيوع حفظه، وانتشارا تداوله؛ لأن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ، وقد تحقق له بذلك التداول والانتشار، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به، والمحافظة عليه.

---

[11] الإنصاف، ص 73.

[2] المرجع نفسه، ص96.

قام البصريون الأوائل بتطبيق أسسهم ومعاييرهم على النقل من القبائل في الصدر الأول، على شواهدهم الشعرية، وهذه الأسس هي:

1-التحديد الزماني والمكاني.

2-شرط التوغل في البادية لا التحضر.

3-السليقة اللغوية السليمة.

أما من حيث التحديد الزماني فقد قبلوا الاحتجاج بأشعار عرب الجاهلية، وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري، سواء أسكنوا الحضر أم سكنوا البادية، وأما بالنسبة للبادية خاصة فإن منتصف القرن الرابع أو ربعه الأخير هو أخر الاحتجاج بلغة أبناء البادية، وعلى هذا الأساس قسموا الشعراء إلى أربع طبقات، هي[1]:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون: وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون: وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون: ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون: ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار وأبي نواس.

وحجة البصريين في عدم الاحتجاج بكلامهم؛ أنهم اختلطوا بأقوام غير فصحاء، وبعدهم عن زمن الفصحاء المعتد بهم؛ مما أدى إلى فساد سلائقهم، ولذلك كثيرا ما يرمون شعر هؤلاء بكثرة اللحن، وقد نبه على ذلك الجاحظ حيث يقول: «إن المولد لا يؤمن عليه الخطأ إذا كان دخيلا في ذلك، وليس كالأعرابي الذي إنما يحكي الموجود الظاهر له الذي عليه نشأ وبمعرفته غذي».[2]

وقد وقف اللغوي النحوي الكوفي، محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي شعر المحدثين في معرض المفاضلة بين الشعراء الجاهليين والمولدين بقوله: «إنما أشعار هؤلاء المحدثين أمثال أبي نواس وغيره، مثل الريحان، يشم يوما فيذوي، فيرمى به، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيبا».[3]

---

[1] خزانة الأدب، ج1، ص5.

[2] الجاحظ: كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 183/4.

[3] المزرباني: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: محمد حسن شمي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 286.

بلغ عدد الشواهد الشعرية في الإنصاف 502 بين أبيات وأنصاف أبيات اعتمدها أبو البركات في الاحتجاج وإثبات القواعد النحوية ومن ذلك:

ما يتعلق بالضمير: يستشهد أبو البركات على الإضمار مع عدم الذكر لدلالة الحال بقول الشاعر:[1]

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِي إِذْ قَالَ صَاحِبِي أَلَا لَيْتَنِي أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي

يعني الفلاة وإن لم يجر لها ذكر، لدلالة الحال.[2]

ويستشهد ابن الأنباري في جواز إعمال أي المتنازعين أولى في التنازع بقول الشاعر:[3]

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقَيْنَا فِي شِقَاقٍ

فقوله بغاة يجوز أن يكون خبرا للثاني ويقدر للأول خبر ويكون بالتقدير: وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة، يجوز أن يكون خبرا للأول ويقدر للثاني خبر.[4]

ويستشهد بقول الخرنق:[5]

لَا يَبْعُدُونَ قَوْمُ الذِينَ هُمْ سُمَّ العَدَاة وَآفَة الجَزَر

النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدُ الأَزْر

ولكن برفع النازلون ونصب الطيبين على المدح، فكأنها قالت أعني الطيبين ويروى أيضا والطيبون بالرفع، أي: وهم الطيبون.[6]

ومعنى هذا أنه يستشهد به على أن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف أو ترفع على الاستئناف ويشهد بشواهد شعرية أخرى مرة بالنصب على المدح ومرة أخرى بالرفع على الاستئناف.[7]

---

[1] البيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه، تقديم وشرح: محمد حمود، دار الفكر اللبناني، ط1، 1995، ص 38.

[2] الإنصاف: ص 97.

[3] البيت من الوافر لبشر بن أبي حازم، الكتاب، ج2، ص 156.

[4] الإنصاف، ج2، ص 178.

[5] البيت من الكامل للخرنق، الكتاب، ج1، ص 202.

[6] الإنصاف، ج2، ص 8-9.

[7] المرجع نفسه: ص10.

ب- النثر:

النثر في اللغة:

قال ابن منظور: «نثرك الشيء بيدك ترمي به متفرقا، مثل: نثر الجوز واللوز والسكر، وكذلك نثر الحب إذا بذر، وهو النثار، وقد نثره ينثره نثرا ونثارا، والنثار: فتات ما يتناثر حوالي الخوان من الخبز ونحو ذلك من كل شيء، والنثور: الكثير الولد، وكذلك المرأة».[1]

أما في الاصطلاح: «فهو الكلام غير المنظوم أو الذي ليس فيه الوزن، ويعتمد على الحقائق، ومن ثم فهو قوي اللفظ متين التركيب، سطحي الفكرة، ينزع نزعة الإيجاز في الجملة والأسلوب ويرسل مقطعا لا يربط بين أفكاره رابط، ويستعمل لأغراض مختلفة».[2]

وقد غلبت لغة الشعر على لغة النثر في استشهادات النحويين الأوائل منهم والمتأخرين، وأما الاستشهاد بالنثر والاحتجاج به فلا يكاد يذكر مقارنة بالشعر، ولعل ذلك راجع إلى سرعة حفظ الشعر وانتشاره، واعتماد العرب على الحفظ لا الكتابة في بداية أمرهم، ولا شك في أن الشعر هو ما يحفظ غالبا؛ لسهولته التي اكتسبها من خلال الوزن والقافية، يقول ابن رشيق: «وقد اجتمع الناس على أن المنثور في كلامهم أكثر، وأقل جيدا محفوظا، والشعر أقل وأكثر جيدا محفوظا؛ لأن أدناه من زينة الوزن والقافية ما يقارب به جيد المنثور».[3]

ويجمل القول في عدول النحاة عن الاستشهاد بالنثر أحمد جلايلي بقوله: «النثر، ذلك الكلام اليومي فحدث عن صعوبته بمثل الشعر أو يزيد، فما أشق ما تستخرج منه القواعد حتى لو تم تسجيله بآلات التسجيل الحديثة؛ لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار، فقد نجد الجملة الناقصة، والجملة التي حذف بعضها، والجملة التي عدل صاحبها عن إكمالها، والجملة التي تطوع السامع بإكمالها، فلم يعترض عليه المتكلم، والجملة التي أغنت الإشارة أو الإيماء أو التقطيبات عن ذكرها، والجملة التي حالت المقاطعة عن ذكرها، أو إكمالها، فلم تعد واضحة التركيب، فلهذا السبب ولأسباب تعود إلى المحافظة على القرآن عدل النحاة عن استنباط النحو من الكلام العادي».[4]

---

[1] لسان العرب، ج 6، ص136.

[2] حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1986م.

[3] ابن رشيق: العمدة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981، 20/1.

[4] أحمد جلايلي: محاضرات في أصول النحو، نقلا عن بحث محمد رضا عياض مكانة النثر في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، ص71.

استعان أبو البركات بلهجات العرب كثيرا في استدلالاته واحتجاجه، فجاء الإنصاف حافلا بتلك اللغات في العديد من المسائل ومن ذلك:

قوله في إثبات دخول الحذف على "رب": «وفيها أربع لغات: رُبَ، رُبّ، رَبّ، رَبَ، بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وفتح الراء وتشديد الباء وتخفيفها».[1]

كما يستشهد على لغة النقص والقصر في الأسماء الستة:

فيقول: «وقد يحكى عن العرب أنهم يقولون: هذا أبُك، ورأيت أبك، ومررت بأبك، من غير واو ولا ألف ولا ياء. كما يقول في حالة الإفراد من غير إضافة وقد يحكى أيضا عن بعض العرب أنهم يقولون هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك بالألف في حالة الرفع والنصب والجر، فيجعلونه اسما مقصورا».[2]

كما يستدل باللغات الواردة في (الذي) على نفي أن يكون الأصل فيها السكون (اللّذْ) فيقول: « لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الآخر، فإن فيها أربع لغات».[3]

وهي (الذي) بياء ساكنة وهي أفصح اللغات و(الذي) بياء مشددة و(اللذ) بكسر الذال من غير ياء و(اللذ) بسكون الذال فإن "اللَذْ" بسكون الذال أقل في الاستعمال من (الذي) وغيرها من اللغات فإذا لم يعتبر الأكثر في الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل.[4]

[1] الإنصاف، ج2، ص 318.
[2] المرجع نفسه، ج1، ص 24-25.
[3] المرجع نفسه، ج2، ص186.
[4] المرجع نفسه، ج2، ص188.

خاتمة

خاتمة:

تمكنا بعون الله وحفظه من إتمام هذه الدراسة التي كانت بعنوان: " نظرية السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري" وذلك لعد جولة من الدراسة، والتي خلصنا فيها إلى النتائج التالية:

-أن كتاب ابن الأنباري لقي انتقادات كثيرة عند الباحثين والدارسين على حد سواء وذلك بعد تفحصهم له، ورأوا أنه قد سقط في بعض الهفوات.

-يعتبر مذهب أبو البركات مذهبا بصريا لأنه يميل إلى آراء البصريين وذلك من خلال ما جاء في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، حيث وقف مع البصريين في جل المسائل التي أحصاها فيه.

- كان منهجه في عرض مسائله خاص، حيث لم يؤلف أحدا من سابقيه وفق منهجه، وقد قسمه إلى قسمين هما: الكتاب، والثاني خاص يخص المسألة في ذاتها.

- لم يختلف منهج الأنباري كثيرا حينما كان يوافق الكوفيين، فيتبع الخطوات السابقة، ويذكر رأي الكوفة ومن وافقهم من البصريين ثم رأي البصرة.

- إن لكتاب الإنصاف قيمة كبيرة وتبين لنا ذلك من خلال عرضه لجانب مهم من الآراء النحوية لنحاة البصرة والكوفة.

- وجدنا أن للدرس النحوي قيمة عظيمة عند ابن الأنباري حيث أنه اهتم بالعلة النحوية التي أخذت شكلا جديدا عنده، ويظهر هذا الاهتمام في علاقة السبب بالمسبب، ويأتي بعدها العامل النحوي والذي جانبا خلافيا تكون له السيادة في مسائل الكتاب.

- يعتبر النحو محاكاة لكلام العرب، وهو الغاية المتوخاة من تدوين هذا العلم ودراسته، والواضح من هذا العلم أنه ميز بين نوعين من دراسة الكلمة.

خاتمة

– قام أصول النحو مع قيام النحو العربي خلال مرحلة التقعيد تطبيقا، ثم شاء النحاة بعد أن كثر التأليف في علم النحو أن ينظروا لهذا العلم ويضعوا حدوده ويرسموا إطاره في القرن الرابع الهجري، فتزامنت نشأته التطبيقية مع نشأة علم النحو، وتأخرت مرحلة التنظير له .

–يعتبر السماع خلاف القياس بحيث أنه ما يسمع به عند العرب ولا يقاس عليه.

– أن للسماع عدة مصادر وهي: القرآن الكريم وقراءاته، الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرا ونثرا.

– كان البصريين متحفظين ومتشددين في وضع أحكامهم حيث اعتمدوا على السماع.

–إن النحويين عند استشهادهم بكلامهم يحتج بثلاث طبقات وهي كالتالي: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، وامتنعوا عن الاحتجاج بالطبقة الرابعة لتفشي اللحن فيها وهي طبقة المولدين والمحدثين.

– ظهر الخلاف بين النحويين والقراء، فقد طعن النحاة في صحة بعض القراءات، ورفضوا الاستشهاد والاحتجاج بها لمخالفتها لقواعدهم أقيستهم.

– إن التعرض للقراءات القرآنية بالنقد أو الطعن وفتح الباب للتوفيق بينهما وبين القاعدة النحوية والوصول إلى تأويل يناسب قدسية القراءات القرآنية خاصة والقرآن بشكل عام.

–إن عددا من النحاة قدم القياس على السماع متمثلا في القراءات على خلاف الأصل.

– اختلف القدماء والمحدثون حول الأخذ بالأصول المختلف فيها، فإن أخذ أحدهم بإحداها لم يجعله في قوة السماع؛ ذلك لأن السماع أصل من الأصول.

إن تطرقنا لهذا الموضوع لا يعني أننا استوفيناه حقه في الدراسة ولكننا ساهمنا حسب تجربتنا المتواضعة في إثراء هذا الجانب، وإذا وجدت ثغرات في هذا البحث فأملنا أن تسد من قبل الدارسين والباحثين في المستبقل.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

القرءان الكريم رواية ورش.

1. ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م.
2. ابن الأنباري: لمع الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، د ط، د ت، ص 81.
3. ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تح: جودة مبروك.
4. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، راجعه: علي محمد الضياع، دار الكتب العلمية، بيروت.

5. ابن السراج، الأصول في النحو العربي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996، ج1.
6. ابن جني: الخصائص، تح: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، مصر، ط1، د ت، (1/).
7. ابن جني: المنصف، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط1، 1954، ج1.

8. ابن رشيق: العمدة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط5، 1981، 1.
9. ابن صلاح، مقدمة ابن صلاح في علوم الحديث، مصطفى ديب البغا، دار الهدى عين ميلة، الجزائر، د ط، د ت.
10. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، د ت، م5، مادة (نحى ونحو).
11. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، د ت، م14، مادة (نحا).
12. أبي البقاء العكبري، التبيين من مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تح : عبد الرحمن العثيمين ، د ط ، د سنة .
13. أبي علي الفارسي، منى إلياس: القياس في النحو، مع تحقيق: باب الشاذ من المسائل العسكريات، دار الفكر، دط، 1985م.
14. أحمد جلايلي: محاضرات في أصول النحو، نقلا عن بحث محمد رضا عياض مكانة النثر في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر.
15. البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعيسى البابي الحلبي، ط2، 1972، ص 318.
16. بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، الأمل للطباعة والنشر، 2012.
17. تاج العروس ، ج21، ص223 .
18. التواتي بن التواتي: محاضرات في علم أصول النحو، دار الوعي، الرويبة الجزائر، د ط.

19. الجاحظ: كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 183/4.

20. الجرجاني: معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.

21. جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1976.

22. حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

23. حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1986م.

24. خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ/1966م، 440.

25. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003، م4، مادة (نحا).

26. الدجني، الإعجاز النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الفلاح، ط1، 1984.

27. دمشقية عفيف، أثر القراءات النحوية في تطور الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، ط 1، 1976.

28. دموش فاطمة الزهراء ، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين لأبي البركات الانباري (ت 577 هـ) في نظر دارسيه، جامعة طاهري محمد بشار ، الجزائر ، قدم للنشر في 2018/01/24، العدد 02.

29. رشيد حليم: أصول النحو عند ابن جني دراسة لسانية في كتابيه الخصائص والمحتسب، دار قرطبة، المحمدية الجزائر، دط، 2010.

30. الزمخشري: الكشاف، تح: محمود مرسي عامر، مر: شعبان محمد إسماعيل، دار المصحف القاهرة، ط2، 1977، ج2.

31. السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، الشافعي، دار الكتب العلمة، بيروت لبنان، ط1، 1998.

32. السيوطي: المزهر، تصحيح: مجد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث، القاهرة، ط3.

33. الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، رياض الصلح، بيروت، د ط، 1980.

34. شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، د ت.

35. صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، بوزريعة الجزائر، د ط، 2005، صنف 5/182.

36. عبد الرحمان حاج صالح: السماع اللغوي عند العرب ومفهوم الفصاحة، موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2007.

37. عبد العال سالم مكرم، أثر القراءات في تطور الدرس النحوي، دار المعارف، مصر، 1968.

38. عبد العزيز بن محمد، البغية في ترتيب أحاديث الجلية، دار القرآن الكريم للنشر بيروت، د ط، ج 2، ص 86.

39. عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه نبيل طريفي، إشراف بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، 10/1.

40. عبده الراجحي ، دروس في المذاهب النحوية ، دار النهضة العربية بيروت، د ط، سنة 1980م.

41. فتحي بيومي حمودة ، ما فات الانصاف في مسائل الخلاف، طبع بشركة المروة لصناعة مواد التعبئة والتغليف.

42. الفراء، معاني القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1980، 74/1.

43. القفطي، انباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، ج2.

44. كمال مجيدي: العتبات النصية في كتب الخلاف النحوي وسؤال المنهج كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف أنموذجا، جامعة محمد خضير، بسكرة، جانفي 2018.

45. كمال مجيدي: مقال الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف بين سكوت المتقدمين وجدل المتأخرين، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، 2017/9/21، العدد 43.

46. محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 1380هـ/1960م، 177.

47. محمد الطنطاوي، نشأة النحو، دار المعارف للنشر، ط 2 ، د سنة.

48. محمد بن شاكر بن أحمد، فوات الوفيات، تح : إحسان عباس، دار صادر للنشر، ط1، سنة 1973، ج1..

49. محمد سالم صالح، أصول النحو، دراسة في فكر الأنباري، دار السلام للطباعة.

50. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتاب، القاهرة، ط4، 1410هـ-1989م.

51. المزرباني: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق: محمد حسن شمي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.

52. منجد المقرئين، مكتبة القدس بالأزهر، القاهرة، 1850.

53. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ط 4، سنة 1377هـ 1898.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
اهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة:	أ-ب
الفصل الأول :الأنباري وكتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف"	
أولا: الأنباري:	4
1/-حياته وآثاره:	4
أ/-حياته:	4
1/-اسمه ومولده:	4
2/-نشأته وطلبه للعلم	4
3/- رحلاته ومكانته العلمية واراء العلماء فيه :	5
4/ . شيوخه وتلامذته	6
ب-اثاره ومصنفاته	7
جـ-وفاته	9
ثانياً: كتاب الانصاف في مسائل الخلاف :قراءة وصفية وتحليلية	10
1 . في عنوان الكتاب:	10
2. نزعة ابن الانباري :	11
3 . منهج ابن الانباري في الانصاف :	12
2/ قيمة الكتاب :	13

الفصل الثاني: في أدلة أصول النحو	
أولا: في تعريف أصول النحو:	15
1-مفهوم النحو:	15
2- مفهوم الأصول النحو:	17
3- تعريف أصول النحو عند ابن الأنباري:	17
4- تعريف أصول النحو عند السيوطي:	17
5- نشأة علم أصول النحو:	18
ثانيا: أدلة أصول النحو:	19
1- أدلة أصول النحو	19
2-تعريف السماع لغة واصطلاحا:	20
3/ شروط السماع:	22
ثالثا: مصادر السماع:	24
1-القرآن الكريم وقراءاته:	24
2-الحديث النّبوي الشّريف:	26
أ-الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند المتقدمين:	26
ب-الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند المتأخرين:	27
3كلام العرب	30
في الأدلة النقلية للفريقين:	32
رابعا: السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف:	32
موقف البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية:	32

موقف البصريين والكوفيين من الحديث النبوي الشريف:	35
موقف البصريين والكوفيين من كلام العرب:	37
خاتمة	43
قائمة المصادر والمراجع	46
فهرس الموضوعات	50

ملخص

ملخص:

شغل البحث النحوي حيزا كبيرة في الدراسات اللغوية القديمة والحديثة، ولقد أخذت الدراسات النحوية مكانة واسعة في العصر الحديث بسبب التطور الكبير في علم دراسة الأصوات اللغوية، ودراسة التركيبات النحوية المختلفة، وتطور الأنظمة الحديثة في الوصول إلى المعلومة المتعلقة بالصوت.

وانطلاقا من هذه الفكرة جاءت دراستي الموسومة ب "" **نظرية السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري"**؛ لنبين أهمية السماع لدى البصريين والكوفيين، ونطلع على أدلة الفريقين وموقفهما من كل دليل من حيث الاستشهاد به، وبعد اطلاعنا على مجموعة من المصادر والمراجع الخاصة بأصول النحو، ظهرت لنا الإشكالية التالية: إذا كان البصريون والكوفيون اعتمدوا على دليل السماع فما المقصود بالسماع وما هي شروطه، وما موقف البصريين والكوفيين من القرآن الكريم وقراءاته والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعره ونثره من خلال كتاب الإنصاف للأنباري، وكيف تعامل كل فريق مع هذه الأدلة؟ ومتى قبلوها أو ردوها، وما الأسس التي على أساسها تم قبولهم أو رفضهم لها؟

المكلمات: السماع، البصريين، الكوفيين، ابن الانباري، كتاب الانصاف

Abstract: Grammatical research occupied a large space in ancient and modern linguistic studies, and grammatical studies have taken a wide position in the modern era due to the great development in the science of studying linguistic sounds, studying different grammatical structures, and the development of modern systems in accessing information related to sound.

On the basis of this idea came my study, which is tagged with “The Theory of Hearing between the Basrien and the Kufic through the Book of Insaf fi Matters of Dispute by Ibn al-Anbari” to show the importance of listening for the Basri and the Kufic, and review the evidence of the two teams and their position on each evidence in terms of citing it, and after reviewing a group of From the sources and references related to the origins of grammar, the following problem emerged: If the Basri and the Kufic relied on the proof of hearing, then what is meant by hearing and what are its conditions, and what is the position of the Basri and the Kufic on the Holy Qur’an and its readings and the noble Prophet’s hadith and the words of the Arabs, his poetry and prose through the Book of Insaaf by al-Anbari, and how they dealt Each team supports this evidence, and when did they accept or reject it, and on what grounds were they accepted or rejected?

Keywords: Samaa, Basri, Kufic, Ibn al-Anbari, Kitab al-Insaaf